تجريد التوحيد المفيد

تأليف

الإمام العلامة أحمد بن علي المقريزي المصري الشافعي

(٧١٦-٨٤٥هـ)

تحقيق

د. علي بن محمد العمران

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتقينَ، وصلَّى الله على نبِّينا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذا كتاب جمٌّ الفوائد بديع الفرائد، ينتفعُ به من أراد اللهَ والدارَ الآخرةَ سميته: «**كتابُ**[1] **تجريد التوحيد المفيد**». والله أسألُ العونَ على العمل به بمنّه.

اعلم أنَّ الله سبحانه هو ربُّ كلِّ شيءٍ ومالكُه وإلهُهُ.

[معنى الرب] «**فالربُّ**» مصدرُ ربَّ يرُبُّ ربًّا فهو رابٌّ[2]؛ فمعنى قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]: رابُّ العالمين. فإنَّ الرَّبَّ[3] سبحانه وتعالى هو الخالق الموجدُ لعباده، القائم بتربيتهم وإصلاحهم، المتكفِّل بصلاحهم من خَلقٍ ورزقٍ، وعافية وإصلاح دين ودنيا[4].

[معنى الإلهية] «**والإلهية**» كونُ العبادِ يتخذونَه سبحانه محبوباً مأْلُوهاً، ويُفردونَه بالحبِّ، والخوفِ والرَّجاءِ، والإخبات[5] والتوبة، والنذر والطاعة، والطلبِ

---

(١) «كتاب» ليست في (جـ) و(م).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٢/ ١٨١)، و«اللسان»: (١/ ٤٠٥).

(٣) في (أ): «الرَّاب» والمثبت من (ب) و(جـ). وقد يصح ما في (أ) إذا حملناه على الإخبار، لا على أنه اسم من أسماء الله تعالى.

(٤) انظر: «بدائع الفوائد»: (٢/ ٢٤٧).

(٥) الإخبات هو: الخشوع. «القاموس» (ص١٩٣).

والتَّوكُّلِ، ونحو هذه الأشياء.

[حقيقة التوحيد وثمرته] **فإنَّ التَّوحيدَ حقيقتُهُ**: أنْ ترى الأمورَ كلَّها من الله تعالى رؤيةً[١] تقطع [الالتفاتَ][٢] عن الأسبابِ والوسائطِ، فلا ترى الخير والشَّرَّ إلاَّ منه تعالى[٣].

وهذا المقامُ يُثمرُ التوكُّلَ وتركَ شِكايةِ الخلقِ، وتركَ لومِهِم والرِّضا عن الله تعالى، والتّسليمَ لحكمِه.

وإذا عرفتَ ذلكَ فاعلمْ أنَّ الرُّبوبيَّة منه تعالى لعبادِه، والتَّأَلُّهَ من عبادِه له سبحانه، كما أنَّ الرحمةَ هي الوصْلةُ[٤] بينهم وبينَه عزَّ وجلَّ.

واعْلَم أنَّ أَنْفسَ الأعمالِ، وأجلَّها قدراً: توحيدُ الله تعالى.

غَير أنَّ التوحيدَ له قِشران[٥]:

---

(١) «رؤية سقطت من (ب).

(٢) في الأصول: «التقابل» والتصويب من حاشية نسخة (جـ).

(٣) قارن بـ «الإحياء»: (١/ ٤٥).

(٤) في (جـ): «الوصيلة»، وهو خطأ.

(٥) من هنا إلى قوله: «وهذا التوحيد مقامُ الصديقين» مستفادٌ من «إحياء علوم الدين» للغزالي: (١/ ٤٥-٤٦).

يقصد المؤلف -رحمه الله- أنَّ للتوحيد أعمالاً ظاهرة لابد منها لكل مسلم، وهي ما عبَّر عنها (بالقشر)، لظهورها وعدم خفائها.

فكأنه أراد بالقشر الأعمال الظاهرة، كالتلفظ بالشهادتين... ونحوها، وأراد باللب الأعمال القلبية. مثل أركان الإيمان، وذلك لخفائها، وعدم ظهورها، ولا شك في أهمية القشر حينئذ، والله أعلم.

القِشْرُ الأول: أنْ تقولَ بلسانِك: «لا إله إلا اللهُ»، ويُسمَّى هذا القولُ: توحيداً، وهو مناقض للتَّثْليثِ الذي تعتقدُه النَّصارى.

وهذا التوحيد يصدر - أيضاً - من المنافق الذي يخالفُ سرُّه جهرَه.

القِشْرُ الثَّاني: أن لا يكون في القلب مخالفةٌ ولا إنكار لمفهوم هذا القول، بل يشتملُ القلبُ على اعتقادِ ذلك، والتصديق به، وهذا هو توحيدُ عامةِ النَّاس.

[لباب التوحيد]

ولُبابُ التَّوحيد: أَنْ يَرى[1] الأمور كُلَّها من الله[2] تعالى، ثم يقطعُ الالتفاتَ عن الوسائط، وأَنْ يعبدَه سبحانه عبادةً/ يفرده بها، ولا يعبد غيرَه.

[٤٨/ب]

[بعض ما يقدح في التوحيد]

ويخرجُ عن هذا التوحيد: اتِّباعُ الهوى، فكلُّ من اتَّبعَ هواهُ؛ فقدْ اتخذَ هواه معبودَه[3]. قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وإذا تأَمَّلتَ عرفتَ أنَّ عابدَ الصَّنمِ لم يعبدْه، إنَّما عبدَ هواه، وهوَ ميلُ نفسِه إلى دينِ آبائِه فيتَّبعُ ذلكَ الميلَ. وميلُ النَّفسِ إلى المألوفاتِ أَحَدُ المعاني الَّتي يُعَبَّر عنها بالهوى.

ويخرجُ عن هذا التوحيد: السَّخَطُ على الخلقِ، والالتفاتُ إليهم؛ فإنَّ من

---

(١) أي: العبد.

(٢) (م) و(جـ): «الله».

(٣) قال ابن القيم: «إنَّ الله سبحانه وتعالى جعل متبع الهوى بمنزلة عابد الوثن...» اهـ وذكر الآية: انظر: «روضة المحبين»: (ص٤٧٥-٤٧٦).

يَرى الكلَّ من اللهِ؛ كيف يسخطُ على[١] غيره أَو يأْملُ سواه؟ وهذا التوحيدُ مقامُ الصِّديقينَ.

[تحقيق الكلام في توحيد الإلهية والربوبية]

ولا ريب أنَّ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ لم ينكرْه المشركون، بل أَقرُّوا بأَنَّه سبحانه خالقُهم، وخالقُ السماوات والأرض، والقائم[٢] بمصالح العالمِ كلِّه، وإِنَّما أنكروا توحيد الإلهية والمحبة[٣]، كما قدْ حكىٰ اللهُ تعالى عنهم في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فلمَّا سوَّوا غيرَه به في هذا التَّوحيدِ كانوا مشركين، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: ١]. أي: يسوُّون غيرَه به.

وقال الله تعالى: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾﴾[٤] [الأنعام: ١٥٠].

وقد علَّم اللهُ سبحانه وتعالى عبادَه كيف مباينة الشرك في توحيد الإلهية، وأَنَّه تعالى [حقيقٌ][٥] بإفراده وليًّا وحَكَماً وربًّا؛ فقال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ

---

(١) في (أ): «على من»، والتصويب من (ب) و(جـ).

(٢) في (م): «العليم».

(٣) انظر: «مدارج السالكين»: (٣/ ٢٠)، و«مجموع الفتاوى»: (١٤/ ٣٨٠).

(٤) الآية ساقطة من (جـ).

(٥) زيادة يقتضيها السياق، وليست في الأصول.

﴿أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤] وقال: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال[١]: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الإنعام: ١٦٤].

فلا وليَّ ولا حَكَمَ ولا ربَّ إلاَّ اللهُ، الذي مَن عَدَلَ به غيرَه فقد أَشركَ في أُلوهيَّته، ولو وحَّد رُبوبيَّته.

فتوحيدُ الربوبيَّة هو الذي اجتمعتْ فيه الخلائقُ: مؤمنُها وكافرُها.

[مفرق الطرق بين المؤمنين ٢٠ ٠ ١١]

وتوحيدُ الألوهيَّة مَفْرقُ الطُّرقِ بينَ المؤمنينَ والمشركينَ، ولهذا كانتْ كلمةُ الإسلامِ «لا إله إلاَّ اللهُ». **فلو قال: «لا ربَّ إلاَّ الله» لما أَجْزَأَه عندَ المحققين.**

فتوحيدُ الأُلوهيَّةِ هو المطلوبُ من العباد، ولهذا كان أصلُ[٢] «الله»: الإله، كما هو قولُ سيبَوَيه، وهو الصحيحُ، وهو قولُ جمهورِ أصحابِه، إلاَّ من شذَّ مِنهم[٣].

وبهذا الاعتبارِ الذي قرَّرنا به الإله، وأنَّه المحبوبُ، لاجتماع صفاتِ الكمالِ فيه: كانَ «اللهُ» هو الاسْمَ الجامعَ/ لجميع[٤] معاني الأسما [٤٩/أ] الحسنىٰ والصفاتِ العُليا، وهو الذي ينكره المشركون.

[الاحتجاج بتوحيد الإلهية لتوحيد الربوبية]

ويحتجُّ الرب - سبحانه - عليهم بتوحيدِهِمْ ربوبيَّته على توحيـ

---

(١) «قل أغير.....» إلى هنا ساقط من (أ) والمثبت من (ب، جـ).

(٢) في (جـ): «أصله».

(٣) مستفاد من «بدائع الفوائد»: (٢/ ٧٨٢)، وانظر «الكتاب»: (٢/ ١٩٥) لسيبويه.

(٤) «لجميع» سقطت من (ب).

ألوهيَّتِهِ[١]، كما قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾[٢] [النمل: ٥٩-٦٠].

وكلَّما ذكرَ تعالى من آياتِهِ جملةً من الجملِ قال عقيبها: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ فَأَبانَ - سبحانه وتعالى - بذلكَ: أنَّ المشركينَ إنَّما كانوا يتوقفونَ في إثبات[٣] توحيد الإلهيَّة لا الربوبيَّةِ، على أنَّ منهمْ منْ أَشركَ في ربوبيَّةِ - كما يأتي بعد ذلك إن شاء الله تعالى -.

وبالجملة؛ فهو تعالى يحتجُّ على منكري الإلهيَّةِ بإثباتِهم الرُّبوبيَّة.

[معنى الملك]

«والمَلِك» هو: الآمرُ النَّاهي، الذي لا يخلُق خلْقاً بمقتضى ربوبيَّته ويتركهم[٤] سدًى معطَّلينَ لا يُؤمرونَ ولا يُنهون، ولا يثابون ولا يُعاقبون، فإنَّ الملك هو الآمر النّاهي، المعطي المانعُ، الضَّارُّ النَّافعُ، المُثيبُ المُعاقِبُ[٥].

ولذلكَ جاءَت الاستعاذةُ في «سورةِ النَّاس» و«سورة الفلقِ» بالأسماءِ الحُسْنىٰ الثَّلاثةِ: (الرَّبُّ والمَلِكُ والإلهُ)؛ فإنَّه لمَّا قالَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ

---

(١) «على توحيد ألوهيَّته» سقطت من (ب).

(٢) انظر: «مدارج السالكين»: (١/ ٤٤٤)، و«بدائع الفوائد»: (٢/ ٧٨٠- بتحقيقي).

(٣) في (ب): «فإثبات»، وهو خطأ.

(٤) في (أ): «وتركهم»، والتصويب من (ب).

(٥) انظر: «بدائع الفوائد»: (٢/ ٧٨١).

ٱلنَّاسِ ﴿١﴾﴾ [الناس: ١]، كانَ فيهِ إثباتُ أنَّه خالقُهم وفاطرُهم، فبقي أنْ يُقَالَ: لمَّا خلقَهم هل كلَّفَهم وأَمَرهم ونهاهُم؟

قيلَ: نعمْ؛ فجاء: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾﴾ [الناس:٢] فأَثْبَتَ الخلقَ والأَمرَ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[1] [الأعراف: ٥٤].

فلمَّا قيلَ ذلكَ، قيلَ: فإذا كانَ ربًّا موجِداً وملكًا مكلِّفًا؛ فهل يحُبُّ وَيُرغَبُ إليهِ، ويكونُ التَّوجُّه إليه غايةَ الخلقِ والأمرِ؟

قيل: ﴿إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ﴿٣﴾﴾ [الناس: ٣]، أيْ: مألوههم ومحبوبهم الذي لا يتوَجَّه العبدُ المخلوقُ المكلَّفُ العابدُ إلاَّ لَه، فجاءت الإلهية خاتمةً وغايةً، وما قبلَها[2] كالتوْطِئَةِ لها.

وهاتانِ السورتانِ أعظم عُوْذَةٍ[3] في القرآن، وجاءَت الاستعاذةُ بهما وقت الحاجةِ إلى ذلكَ، وحينَ سُحِرَ النَّبيُّ ﷺ، وخُيِّلَ له أنَّه يفعلُ الشيءَ وما فَعَلَه، وأَقَام على ذلك أَربعينَ[4] يوماً، كما في «الصحيح»[5]، [٤٩/ب]

---

(١) الآية ساقطة من (ب).

(٢) من قوله: «إلا له....» إلى هنا ساقط من (أ).

(٣) أي أعظم رقية في القرآن. انظر: «القاموس»: (ص٤٢٨)، واللسان: (٣/ ٤٩٩).

(٤) قال الحافظ في «الفتح»: (١٠/ ٢٣٧): «وقع في رواية أبي ضمرة عند الإسماعيلي «فأقام أربعين ليلة»، وفي رواية وهيب عن هشام عند أحمد: «ستة أشهر»، ويمكن الجمع بأن تكون الستة أشهر من ابتداء تغير مزاجه، والأربعين يوماً من استحكامه» اهـ.

(٥) البخاري (مع الفتح): (١٠/ ٢٣٢)، ومسلم برقم (٢١٨٩).

وكانت عُقَدُ[١] السِّحرِ إحدى عشرةَ عُقدةً[٢]؛ فأَنزلَ اللهُ «المعوِّذتين» إحدى عشرة/ آيةً، فانحلَّت بكلِّ آيةٍ عُقْدةٌ.

وتعلَّقت الاستعاذةُ في أَوائل القرآنِ باسمه «الإله»، وهو المعبودُ وحدَه؛ لاجتماعِ صفاتِ الكمالِ فيه، ومناجاةُ العبدِ لهذا الإلهِ الكاملِ ذي الأسماءِ الحُسْنىٰ والصفاتِ العُليا، المرغوبُ إليه في أنْ يُعيذَ عبدَه الذي يُناجيْه بكلامِهِ من الشَّيطانِ الحائلِ بينَه وبينَ مناجاةِ ربِّه.

ثُمَّ انْسحَبَ التعلُّقُ باسمِ «الإله» في جميع المواطن الَّذي يُقالُ فيها: «أعوذُ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجيم»؛ لأن اسم الله هو الغايةُ للأسماءِ؛ ولهذا كانَ كلُّ اسمٍ بعدَه لا يتعرَّفُ إلاَّ به؛ فنقولُ: اللهُ هو السَّلامُ المؤمنُ المهيمنُ[٣]، فالجلالةُ تُعرِّفُ غيرَها، وغيرُها لا يُعرِّفها[٤].

والذين أَشْركُوا به تعالى في الربوبيَّةِ منهم منْ أَثبتَ معهُ خالقاً آخر – وإن لم يقولوا إنَّه مكافئٌ لهُ – وهم المشركون، ومن ضاهاهُم من القدريَّة.

---

(١) في (أ): «عقدة»، والمثبت من (ب)

(٢) ذكر الحافظ في «الفتح»: (١٠/ ٢٣٦) أنه جاء من حديث ابن عباس بسندٍ ضعيف أن عدد العقد إحدى عشرة عقدة، أخرجه البيهقي في «الدلائل»، وجاء عنه مثل ذلك بسند آخر لكنه منقطع عند ابن سعد.

(٣) «المهيمن» ساقطة من (ب).

(٤) انظر: «مدارج السالكين»: (١/ ٤١)، و«جامع البيان»: (١/ ٨٢-٨٣) و«الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٧٢-٧٣)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٢٠-٢١) و«اللسان»: (١٣/ ٤٦٧-٤٧١).

وربُوبيَّتُه - سبحانه - للعالمِ الربوبيَّةُ الكاملةُ المطلقةُ الشَّاملةُ تُبطِلُ أقوالَهم؛ لأنها تقتضي ربوبيَّته لجميعِ ما فيه من الذَّوات والصِّفاتِ والحركاتِ والأفعالِ.

وحقيقةُ قولِ القدريَّة المجوسيَّة: أنَّه تعالى ليس ربًّا لأفعالِ الحيوانِ ولا تتناولها ربوبيَّتُه؛ إذ كيفَ يتناولُ ما لا يدخلُ تحت قُدْرَتِهِ ومشيئَتِهِ وخلقِه؟

وشركُ الأممِ كلُّه نوعان: [أنواع الشرك]

شركٌ في الإلهية، وشركٌ في الربوبية[1].

فالشركُ في الإلهيةِ والعبادةِ هو الغالبُ على أَهلِ الإشراكِ، وهو شركُ عُبَّادِ[2] الأصنامِ، وعُبَّادِ الملائكةِ وعبَّادِ الجِنِّ، وعُبَّادِ المشايخِ والصالحينَ الأحياءِ والأمواتِ الذينَ قالوا: إنَّما[3] نعبدهم ليقربونا إلى الله زُلفىٰ، ويشفعُوا[4] لنا عندَه، وينالُنا بسببِ قربِهم منَ اللهِ وكرامتِه لهم: قُربٌ وكرامةٌ، كما هو المعهودُ في الدُّنيا من حصولِ الكرامةِ والزُّلْفىٰ لمنْ يخدمُ أعوانَ الملكِ وأقاربَه وخاصَّتَه.

والكتبُ الإلهية كلُّها من أوَّلها إلى آخرها تُبْطِلُ هذا المذهبَ وتردُّه

---

(١) من قوله: «والذين أشركوا...» إلى هنا ملخَّص من «مدارج السالكين»: (١/ ٧٤).
وانظر في نوعي الشِّرك: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٩٢-٩٣).

(٢) في (ب): «عبادة».

(٣) «إنما» ليست في (جـ) و(م).

(٤) في (ب) و(جـ): «ويشفعون»، والصواب ما في (أ).

وتقبِّحُ أهلَه، وتنصُّ على أنَّهم أعداء الله تعالى، وجميعُ الرُّسلِ - صلوات الله عليهم - متفقونَ على ذلكَ من أوَّلهم/ إلى آخرهم، وما أهلكَ اللهُ تعالى ١/٥٠
مَنْ أهلكَ من الأُممِ[١] إلاَّ بسببِ هذا الشِّرك ومن أَجْلِه[٢].

[أصل الشرك في توحيد الإلهية]

وَأَصلُه الشِّركُ في محبةِ الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فأخبرَ سبحانَه أنَّه مَن أحبَّ مع الله شيئًا غَيرَه[٣] كما يحبه، فقد اتخذَ ندًّا من دونِه.

وهذا على أصحِّ القولينِ في الآية: أنهم يحبونهم كما يحبون الله[٤].

وهذا هو «العدلُ» المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١]، والمعنى على أَصحِّ القولينِ: أنَّهم يعدلونَ بهِ غيرَه في العبادةِ فيُسوُّونَ بينَه وبينَ غيره في الحبِّ والعبادةِ، وكذلكَ قولُ المشركينَ في النار لأصنامهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨].

ومعلومٌ قطعاً: أنَّ هذه التَّسْويةَ لم تكنْ بينهم وبينَ اللهِ في كونهِ ربَّهم

---

(١) في (ج): «وما أهلك الناس من الأمم».

(٢) من قوله: «والكتب الإلهية...» إلى هنا مقتبسٌ من «إغاثة اللَّهفان»: (٢/ ٣٢١-٣٢٢).

(٣) «غيره» ليست في (ج).

(٤) وانظر الأقوال في الآية: «جامع البيان» (٢/ ٧١-٧٢)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٢/ ١٣٧)، و«مدارج السالكين»: (٣/ ٢١)، و«روضة المحبين»: (ص٢٠٠).

وخالقَهم، فإنهم كانوا كما أخبر اللهُ عنهم مُقرِّين بأنَّ الله تعالى وحدَه هو ربُّهم وخالقُهم، وأنَّ الأرضَ ومَن فيها له وحَدَه، وأنَّه رب السماوات السَّبعِ وربُّ العرشِ العظيمِ، وأنَّه سبحانه هو الذي بيدِه ملكوتُ كلِّ شيء، وهو يُجيرُ ولا يُجار عليه.

وإنَّما كانت هذه التسويةُ بينهم وبينَه تعالى في المحبَّةِ والعبادةِ، فمنْ أحبَّ غيرَ الله تعالى، وخافهُ ورجاه، وذلَّ له كما يحُبُّ اللهَ ويخافُه ويرجُوه، فهذا هو الشِّركُ الذي لا يغفِرُه الله، فكيفَ بمنْ كان غيرُ الله آثرَ[1] عندَه، وأحبَّ إليه، وأخوفَ عنده، وهو في مرضاتِه أشدُّ سعياً منه في مرضاةِ الله؟

فإذا كان المسوِّي بين الله وبين غيرِه في ذلك مشركاً، فما الظَّنُّ بهذا؟ فعياذاً بالله منْ أنْ ينسلخَ القلبُ من التوحيدِ والإسلامِ كانسلاخِ الحيَّة من قِشْرها! وهو يظنُّ أنَّه مسلمٌ موحِّدٌ. فهذا أحد أنواع الشرك[2].

[الأدلة على توحيد الله]

والأدلَّة الدالةُ على أنَّه تعالى يجبُ أن يكونَ وحدهُ هو المألوهُ تُبْطلُ هذا الشِّركَ، وتُدْحِضُ حُجَجَ أَهْلِه، وهي[3] أكثرُ من أنْ يحيطَ بها إلاَّ اللهُ تعالى، بل كلَّ ما خلقَه اللهُ تعالى فهو آيةٌ شاهدةٌ بتوحيدِه، وكذلكَ كلُّ ما أمرَ به.

---

(١) من (ب) و(م). وفي (جـ): «أتمَّ».

(٢) انظر: «مدارج السالكين»: (٣/ ٢٠-٢٢).

(٣) في النسخ الثلاث: «وهو». والتصويب من (جـ).

فَخَلْقُهُ وأمره، / وما[١] فَطَرَ عليه عبادَه وركَّب فيهم من العقول[٢]: شاهدٌ ٥٠/أ
بأنَّه[٣] اللهُ الذي لا إله إلَّا هو، وأنَّ كلَّ معبودٍ سواهُ باطلٌ، وأنَّه هو اللهُ الحقُّ المبينُ -تقدَّسَ وتعالى-.

وواعجباً كيفَ يُعصى الإلهُ ... أمْ كيفَ يجحدُهُ الجاحدُ
ولله في كلِّ تحريكةٍ ... وتَسْكينةٍ أبداً شاهدُ
وفي كلِّ شيءٍ لهُ آيةٌ ... تدلُّ على أنَّه واحدُ[٤]

[الشرك في الربوبية] **والنوع الثاني من الشِّركِ:**

الشِّركُ[٥] به تعالى في الربوبيةِ[٦]: كشركِ منْ جعلَ معهُ خالقاً آخرَ، كالمجوسِ وغيرِهم، الذينَ يقولونَ بأنَّ للعالمِ ربَّين:

أحدهما: خالق الخير، [ويقولون له بلسان الفارسية: «يَزْدَان»]. **والآخر**: خالقُ الشَّرِّ، [ويقولون له المجوسُ بلسانهم: «أَهْرَمَن»][٧].

---

(١) «وما» مكررة في (أ).

(٢) في (جـ): «القوى».

(٣) في النسخ الثلاث: «بأنَّ» والتصويب من (جـ).

(٤) الأبيات في «ديوان أبي العتاهية» (ص١٠٤)، والبيت الأول والثالث في «الأغاني»: (٤/ ٣٩) منسوبين إليه، وذكر ابن خلكان البيت الأخير في «الوفيات»: (٧/ ١٣٨)، ونسبه لأبي نواس.

(٥) «الشرك» ساقطة من (جـ).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٩٢).

(٧) ما بين المعكوفين في الموضعين زيادة من (جـ). انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٩٧).

وكالفلاسفةِ ومَن تبعهم الذين يقولونَ بأنَّه لم يصدرْ عنه إلاَّ واحدٌ بسيطٌ، وأنَّ مصدرَ المخلوقاتِ كلِّها عن العقول والنفوس، وأنَّ مصدرَ هذا العالمِ عن العقل الفعَّالِ، فهو ربُّ كلِّ ما تحتَه ومدبِّرُهُ[١]!!

[ك شرك عالم] وهذا شرٌّ من شركِ[٢] عبَّاد الأصنامِ والمجوسِ والنَّصارى، وهو أَخْبَثُ شركٍ في العالمِ؛ إذْ يتضمَّنُ من التعطيلِ وجحْدِ إلهيَّته - سبحانه - وربوبيَّتِه، واستنادِ الخلقِ إلى غيرِهِ - سبحانه - ما لم يتضمَّنْهُ شركُ أمَّةٍ من الأمم.

وشركُ القدريَّة مختَصرٌ من هذا، وبابٌ يُدخَلُ منه إليهِ. ولهذا شبَّهَهُمْ الصحابةُ - رضيَ الله عنهُم - بالمجوسِ، كما ثبتَ عن ابنِ عمرَ[٣] وابن عبَّاسٍ[٤] - رضي الله عنهُم -.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ١١٣) وفيه الرد عليهم.

(٢) في (جـ): «قول».

(فائدة): في كيفية التخلُّص من شرك الربوبية.

قال شيخ الإسلام: «ولكن إذا أراد التخلص من هذا الشرك، فلينظر إلى المعطي الأوَّل مثلاً، فيشكره على ما أولاه من النعم، وينظر إلى من أسدى إليه المعروف فيكافئه عليه، لقوله عليه السلام: «**مَنْ أَسْدَى إليكم معروفاً فكافئوه فإنْ لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له، حتى تروا أنكم قد كافأتموه**»...». «مجموع الفتاوى»: (١/ ٩٢).

(٣) أخرجه أحمد في «السنة»: «ص١٣٠»، واللالكائي: (٤/ ٦٤٣).

(٤) أخرجه اللالكائي: (٤/ ٦٩٥).

وقد رَوَىٰ أهلُ «السُّننِ» فيهم ذلك مرفوعاً: «أنَّهم مجوسُ هذه الأُمَّةِ»[١].

وكثيراً ما يجتمعُ الشركانِ في العبدِ[٢]، وينفردُ أحدُهما عن الآخر. والقرآنُ الكريمُ، بل الكتب المنزَّلَةُ من عند الله تعالى كلُّها مصرِّحةٌ بالردِّ على أهلِ هذا الإشراك، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإنَّه ينفي شركَ المحبَّةِ والإلهيَّة. وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥] فإنه ينفي شركَ الخلقِ

---

(١) أخرجه أبو داود: (٥/ ٦٦)، وابن أبي عاصم في «السنة»: (رقم٣٣٨-٣٣٩) والحاكم: (١/ ٨٥) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، ولم يخرجاه» اهـ. أقول: لم يصح سماعه منه. انظر: «جامع التحصيل»: (ص١٨٧).

وأخرجه اللالكائي: (رقم/ ١١٥٠). وغيرهم من حديث ابن عمر.

وله شواهد من حديث جماعة من الصحابة، إلا أنها لاتخلو من مقال.

قال ابن القيم في «تهذيب السنن»: (٧/ ٦٠): «وهذا المعنى قد روي عن النبي ﷺ من حديث: ابن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وجابر بن عبدالله، وأبي هريرة، وعبدالله بن عمرو بن العاص، ورافع بن خديج...». ثم تكلم على أسانيدها... وأنها جميعاً لاتخلو من مقال.

وانظر: «مختصر سنن أبي داود»: (٧/ ٥٦-٦١)، و«أجوبة الحافظ عن أحاديث المصابيح»: (٣/ ١٧٧٩)، و«المقاصد الحسنة»: (ص٢٣٤)، و«اللالىء المصنوعة»: (١/ ٢٥٧-٢٦٠)، و«كشف الخفاء»: (٢/ ١١٩-١٢٠)، و«فيض القدير»: (٤/ ٥٣٥)، و«ظلال الجنَّة»: (رقم/ ٣٢٨-٣٢٩).

(٢) «العبد» ساقطة من (ب).

والربوبية.

فتضمَّنَتْ هذه الآية «**تجريد التوحيد**» لربِّ العالمينَ في العبادة، وأنَّه لا يجوزُ إشراكُ غيرِه معهُ لا في الأفعال/ ولا في الألفاظ، ولا في الإراداتِ[1]. ١/٥١

[من أنواع الشرك بالله] فالشِّرك به في الأفعالِ، كالسُّجود لغيرِه - سبحانه -، والطواف بغيرِ البيتِ المحرَّمِ، وحلْقِ الرأسِ عبوديَّةً وخضوعاً لغيرِهِ، وتقبيلِ الأحجارِ غيرِ الحجرِ الأسودِ الذي هو يَمينه تعالى في الأرض[2]، أو تقبيل القبور واستلامها والسجودِ لها.

---

(١) من هذا الموضع إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ ...﴾ الآية (ص٦٧) استفاده المصنِّف من كتاب «الجواب الكافي»: (ص١٩٦-٢٠٠) مع بعض التصرف.

(٢) وقد جاء في ذلك حديث لا يصح ولفظه: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض».
أخرجه ابن عدي في «الكامل»: (١/ ٣٤٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد»: (٦/ ٣٢٨). وفي سنده إسحاق بن بشر الكاهلي، وهو متهم بوضع الحديث. وانظر في الكلام عليه: «العلل المتناهية»: (٢/ ٥٧٥)، و«فيض القدير»: (٣/ ٤١٠)، و«كشف الخفاء»: (١/ ٤١٧-٤١٨)، و«السلسلة الضعيفة» رقم (٢٢٣).
وأخرجه الأزرقي في «أخبار مكة»: (١/ ٣٢٣-٣٢٤) بإسنادين موقوفاً على ابن عباس (ورجاله ثقات) بلفظ: «الركن يمين الله في الأرض».
(تنبيه): الحديث لا يصح وإن حسَّنه العجلوني في «الكشف» لأن تحسينه لم يكن على قواعد المحدثين، وله مثل هذا الصنيع في غير موضع من كتابه، فليُتنبَّه لذلك!

وقد لعنَ النَّبيُّ ﷺ مَنِ اتَّخَذَ قبورَ الأنبياءِ والصالحين[١] مساجدَ يُصلَّى لله[٢] فيها، فكيفَ من اتخذَ القبورَ أوثاناً تُعبدُ من دون الله؟ فهذا لم يَعْلَمْ معنى قول الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ...﴾.

وفي «الصحيح»[٣] عنه ﷺ أنَّه قال: «لعنَ اللهُ اليهودَ والنصارَى اتَّخَذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ».

وفيه[٤] عنه أيضاً: «إنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكهم السَّاعةُ وهم أحياءٌ، والذين يتَّخذونَ القبورَ مساجدَ».

وفيه[٥] أيضاً عنه ﷺ: «إنَّ مَنْ كانَ قَبْلكُم كانُوا يتَّخِذُونَ القبورَ مساجدَ،

---

(١) زيادة من (ب) و(جـ).

(٢) «لله» ليست في (ب) و(جـ).

(٣) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١/ ٦٣٣)، ومسلم برقم (٥٢٩).

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم (الفتح): (١٣/ ١٧) دون قوله: «والذين يتخذون القبور مساجد».

والحديث أخرجه أحمد: (١/ ٤٣٥). وابن خزيمة: (٢/ ٦)، وابن حبان «الإحسان»: (٦/ ٩٤). والطبراني في «الكبير»: (١٠/ ٢٣٢) وغيرهم.

كلهم من طريق عاصم بن أبي النّجود عن أبي وائل عن ابن مسعود -رضي الله عنه- به.

وفيه عاصم بن أبي النجود، في حفظه مقال، وحديثه حسن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء»: (٢/ ٦٧٤): «بإسناد جيد». وقال الهيثمي في «المجمع»: (٢/ ٣٠): «رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن».

(٥) أخرجه مسلم برقم (٥٣٢)، ولفظه: «إنِّي أبرأ إلى الله أنْ يكونَ لي منكم خليلٌ... ألا

ألاَ فلاَ تتَّخذُوا القبورَ مساجدَ، فإنِّي أَنهاكُم عنْ ذلكَ».

وفي «مسند الإمام أحمد»[١] و«صحيح ابن حبان»[٢] عنه ﷺ: «لعنَ اللهُ[٣] زوَّاراتِ القبورِ والمتَّخذينَ عليها المساجدَ والسُّرُجِ».

وقال: «اشتدَّ غضبُ الله على قومٍ[٤] اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ»[٥].

وإنَّ منْ كان قبلكم كانوا يتَّخذون قبورَ أنبيائهم وصالحيهم مساجدَ. ألا فلا تتخذوا القبور مساجدَ. إني أنهاكم عن ذلك».

(١) (١/ ٢٢٩).

(٢) «الإحسان»: (٧/ ٤٥٢).

والحديث أخرجه أبو داود: (٣/ ٥٥٨)، والنسائي: (٤/ ٩٤-٩٥) والترمذي: (٢/ ١٣٦) وابن ماجه: (٢/ ٥٠٢) مختصراً، وغيرهم من طرقٍ عن محمد بن جُحادة عن أبي صالح باذام مولى أم هانئ، وهو «ضعيف رمي بالتدليس»، وقد تفرد بزيادة: «والمتخذين عليها المساجد والسرج».

أمَّا الشَّطر الأول من الحديث فله شواهد قوية من حديث أبي هريرة، وحسان بن ثابت.

(٣) «لعن الله» سقطت من (ب).

(٤) في النسخ الثلاث: «أقوام» والمثبت من (جـ) ومصادر الحديث.

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ»: (١/ ١٧٢)، وعبدالرزاق في «المصنف»: (١/ ٤٠٦) وابن سعد في «الطبقات»: (٢/ ٢٤١)، والبزار «الكشف»: (١/ ٢٢٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد»: (٥/ ٤٢-٤٣)، عن زيد بن أسلم مرسلاً.

وله شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ مقارب، أخرجه أحمد: (٢/ ٢٤٦)، والحميدي: (٢/ ٤٤٥). وإسناده لا بأس به.

وقال: «إنَّ مَنْ كانَ قَبْلكُم كانُوا[١] إذا ماتَ فيهم الرَّجُلُ الصَّالحُ بَنَوا على قبرِه مسجداً، وصوَّروا فيه تلك الصُّورة[٢]، أولئكَ شرارُ الخلقِ عند الله»[٣].

[أقسام الناس في زيارة القبور]

والناسُ في هذا الباب -أعني زيارة القبور -، ثلاثةُ أَقْسَامٍ[٤]:

قومٌ[٥] يزورونَ الموتى؛ فيَدْعون لهم، وهذه هي الزِّيارةُ الشَّرعيةُ.

وقوم يزورونَهم يدعونَ بِهم؛ فهؤلاءِ هم المشركونَ، [وجَهَلة العوامِ والطَّغام من غُلاتهم][٦].

وقومٌ يزورونَهم، فيدعونَهم أنفسَهم، وقد قال النبي ﷺ: «اللهُمَّ لا تجعلْ

---

(١) «كانوا» ليست في (جـ).

(٢) في (جـ): «الصور».

(٣) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١/ ٦٣٣)، ومسلم برقم (٥٢٨) من حديث عائشة -رضي الله عنها -.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٣١٢، ٣٢٩-٣٣٣، ٣٥٠-٣٥٨) و(٢٧/ ٧٢)، و«زاد المعاد»: (١/ ٥٢٧)، و«إغاثة اللهفان»: (١/ ٢٩٥ وما بعدها) و(٢/ ٣١٤) و«الروح»: (ص٥-١٦، ١١٩).

وبقي من الأقسام: قومٌ يزورونهم، ويدعونه عندهم، ويرون الدُّعاء عنده أولى من الدعاء في المساجد. انظر: «زاد المعاد»: (١/ ٥٢٧).

(٥) في (جـ): «قسم».

(٦) ما بين المعقوفين ليس في (جـ) و(م)، ومكانها: «في الألوهية والمحبَّة».

قبري وثناً يُعبدُ»[١][٢]، وهؤلاءِ هم المشركونَ في الربوبية[٣].

[حماية النبي ﷺ لجانب التوحيد]

وقد حمى النَّبيُّ ﷺ جانبَ التوحيدِ أعظمَ حمايةٍ، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حتى نهى عن الصلاةِ في هذين الوقتين؛ [لكونها][٤] ذريعةً إلى التشبُّه بعُبَّادِ الشمسِ الذينَ يسجدونَ لها في هاتينِ الحالتين.

٥١/ب / وسدَّ ﷺ الذَّريعةَ بأَنْ مَنَعَ من الصلاةِ بعد العصرِ والصبح؛ لاتصال هذين الوقتينِ بالوقتين[٥] الَّلذَين[٦] يَسْجُدُ المشركونَ فيهما للشمسِ[٧].

[السجود لغير الله]

وأمَّا السُّجودُ لغيرِ الله؛ فقد قال - عليه الصلاة والسلام -: «**لا يَنْبَغِي لأحدٍ أنْ يسجدَ لأحدٍ إلا لله**»[٨].

---

(١) تقدَّم تخريجه (ص٥٢) لأنه قطعة من حديث: «اشتد غضب الله...» الحديث.

(٢) «وقد قال...» إلى هنا ساقط من (جـ).

(٣) «وهؤلاء هم...» زيادة من (جـ).

(٤) سقطت من الأصول، هي ملحقة في هامش نسخة (جـ).

(٥) «بالوقتين» سقطت من (جـ).

(٦) في (أ): «الذي» والمثبت من (ب) و(جـ).

(٧) قال ابن القيم - رحمه الله -: «وكذلك النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر وإن لم يحضر وقت سجود الكفار للشمس، مبالغة في هذا المقصود وحماية لجانب التوحيد، وسدًّا للذريعة إلى الشرك بكلِّ ممكن» اهـ. «إغاثة اللهفان»: (١/ ٥٣٤)، وانظر: «إعلام الموقعين»: (٣/ ١٣٩-١٤٠).

(٨) أخرجه الترمذي: (٣/ ٤٦٥)، وابن حبان «الإحسان»: (٩/ ٤٧٠)، والبيهقي في «الكبرى»: (٧/ ٢٩١) من حديث أبي هريرة، بسند فيه محمد بن عمرو بن علقمة، وقد

«ولا ينبغي» في كلام الله ورسوله إنَّما يستعملُ للذي هو في غايةِ الامتناعِ[١]، كقوله: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢﴾ [مريم: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]، وقوله: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢١٠ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمۡ﴾ [الشعراء: ٢١٠-٢١١]، وقوله: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨].

[الحلف بغير الله]

ومن الشركِ بالله تعالى المباينِ لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾: الشِّركُ به في اللفظ، كالحلفِ بغيرِه، كما رواهُ الإمامُ أحمدُ[٢]، وأبو داود[٣] عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ حَلَفَ بغيرِ الله فَقَدْ أَشْرَكَ» صححه الحاكم[٤] وابن حِبَّان[٥].

تكلِّم فيه من قبل حفظه. قال الحافظ: «صدوق له أوهام»، وقال الذهبي في «الميزان»: (٥/ ١١٩): «حسن الحديث...».

وله شواهد من حديث جماعة من الصحابة.

(١) وهذا ما قرره ابن القيم أيضاً في كتبه الآخرى، ينظر «إعلام الموقعين»: (١/ ٤٣)، و«بدائع الفوائد»: (٤/ ٣).

(٢) في «المسند»: (٢/ ٣٤-٨٦).

(٣) في «السنن»: (٣/ ٥٧٠).

(٤) «المستدرك»: (١/ ١٨) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين....» وكذا قال في: (٤/ ٢٩٧). لكن الحسن بن عبيد الله لم يخرج له البخاري.

(٥) «الإحسان»: (١٠/ ١٩٩-٢٠٠).

والحديث أخرجه أيضاً الطيالسي برقم (١٨٩٦)، والترمذي: (٤/ ٩٣-٩٤) وقال: «هذا حديث حسن»، والبيهقي: (١٠/ ٢٩).

قال ابْن حبَّان: أخبرنا الحسنُ بن[١] سفيان، ثنا عبدالله بن عمر الجُعْفي، ثنا عبدُالرحيم[٢] بن سليمان، عن الحسنِ بن عبيد الله[٣] النَّخعي، عن سعد[٤] ابن عبيدةَ قال: كنتُ عندَ ابن عمرَ فَحَلَفَ رجلٌ بالكعبةِ فقال ابنُ عمر: ويحَكَ! لا تفعل، فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول «**مَن حَلَف بغير الله تعالى فَقَدْ أَشْرَكَ**».

ومن الإشراكِ: قولُ القائلِ لأحدٍ من النَّاس: «**ما شاءَ اللهُ وشئتَ**»، كما ثبتَ عن النبي ﷺ أنَّه قال له[٥] رجلٌ: ما شاء الله وشئت، فقال: «**أجعلْتَ**[٦] **لله ندًّا؟ قُل: ما شاء الله وحدَه**»[٧].

كلهم من طرق متعددة عن سعد بن عبيدة قال: كنت عند ابن عمر، فحلف رجلٌ بالكعبة، فقال ابن عمر: ويحك، لا تفعل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. والإسناد صحيح على شرط مسلم.

(١) تحرفت في (أ) و(ب) إلى: «و».

(٢) تحرفت في الأصول إلى «عبدالرحمن» والتصويب من «صحيح ابن حبان»، وكتب الرجال.

(٣) تحرفت في الأصول إلى «عبدالله» والتصويب من «صحيح ابن حبان» وكتب الرجال.

(٤) تحرفت في (جـ) إلى: «سعيد».

(٥) «له» سقطت من (جـ) و(م).

(٦) في (جـ): «أجعلتني» وهي إحدى روايات الحديث، وفي (أ و م): «جعلت».

(٧) أخرجه أحمد: (١/ ٢١٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٣٤)، وابن ماجه: (١/ ٦٨٤)، وغيرهم. من طرقٍ عن الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به.

هذا؛ مع أنَّ الله - سبحانه - قد أثبتَ للعبدِ مشيئَةً، كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨﴾ [التكوير: ٢٨]، فكيف بمن يقول: أنا متوكِّلٌ على الله وعليكَ، وأنا في حَسْبِ الله وحَسْبِكَ، ومالي إلاَّ الله وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركاتِ الله وبركاتِك، واللهُ لي في السماءِ وأنت لي في الأَرض؟!

وازن بينَ هذه الألفاظِ الصادرةِ مِن غالبِ النَّاسِ اليومَ وبين ما نهى عنه مِن: «ما[1] شاءَ اللهُ وشِئتَ»، ثُمَّ انظرْ أيُّها أَفْحشُ؟ يتبيَّنْ لك أنَّ قائلَها أولى بالبعدِ من ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ وبالجوابِ من النبي/ ﷺ لقائل تلكَ الكلمة، وأنَّه ١/٥٢
إذا كان قد جعل رسولَ الله ﷺ نِدًّا، فهذا قد جعل مَنْ لا يُدانيهِ لله نِدًّا.

وبالجملة؛ فالعبادةُ المذكورةُ في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾: هي[2] السُّجودُ، والتوكلُ، والإنابةُ، والتقوىٰ، والخشيةُ، والتوبةُ، والنذورُ[3]، والحلفُ، والتسبيحُ، والتكبيرُ، والتهليلُ، والتحميدُ، والاستغفارُ، وحلقُ الرأسِ خضوعاً وتعبُّدًا، والدعاءُ: كلُّ ذلكَ محضُ[4] حقِّ الله تعالى.

والأجلح مختلف فيه، وأكثر الأئمة على تضعيفه، لكنه يتقوّى بشواهده.

(١) سقطت من (أ) و(ب)، والمثبت من (جـ)، و«الجواب الكافي» (ص١٩٩).

(٢) في (ب): «إياك نعبد، بالجواب من النبي ﷺ هي»، وهو انتقال نظر من الناسخ.

(٣) في (جـ): «والنذر» وهو كذلك في «الجواب الكافي» (ص١٩٩).

(٤) «محض» ليست في (جـ).

وفي «مسند الإمام أحمد»[١]: أنَّ رجلاً أُتي بهِ النبيَّ ﷺ قد أذنبَ ذنباً، فلما وقف بين يديهِ قال: «اللَّهمَّ إنِّي أتوبُ إليكَ ولا أتوبُ إلى محمدٍ»، فقال ﷺ: «عرفَ الحقَّ لأهْلِهِ».

وخَرَّجه الحاكم[٢] من حديث الحسنُ، عن الأسود بن سريع، وقال: «حديثٌ صحيحٌ»[٣].

[الشرك في الإرادات والنيات]

وأمَّا الشركُ في الإراداتِ والنِّيَّاتِ، فذلك البحرُ الذي لا ساحلَ له، وقلَّ مَن ينجو منه؛ فَمنْ نوى بِعَمَلِه غيرَ وجهِ الله تعالى؛ لم يَقُمْ بحقيقةِ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فإن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٤] هي الحنيفيَّةُ ملةُ إبراهيمَ التي أمرَ اللهُ بها عبادَه كلَّهم، ولا يَقْبَلُ من أحدٍ غيرَها، وهي حقيقة الإسلام ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ

---

(١) (٣/ ٤٣٥).

(٢) في «المستدرك»: (٤/ ٢٥٥).

(٣) وعبارته: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» اهـ، وتعقبه الذهبي في: «التلخيص» فقال: «ابن مصعب ضعيف».

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير»: (١/ ٢٨٦-٢٨٧). كلهم من طريق الحسن البصري عن الأسود بن سريع به.

وفي إسناده محمد بن مصعب. ضعفه الذهبي، وقال الحافظ: «صدوق كثير الغلط».

وفيه الحسن البصري قيل: لم يسمع من الأسود بن سريع، قاله علي بن المديني، كما في «المراسيل» (ص٤٠) لابن أبي حاتم، و«جامع التحصيل» (ص١٦٣) للعلائي.

وقيل: له سماع منه.

(٤) «فإن إياك نعبد» ساقط من (ب).

﴿ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٥].

فاسْتَمْسَكْ بهذا الأصلِ ورُدَّ ما أخرجه[١] المبتدعةُ والمشركونَ إليه[٢]= تُحقِّقْ معنى كلمةِ الإلهيَّة.

[شبهة ورد] فإنْ قيل[٣]: المشركُ إنَّما قَصَدَ تعظيمَ جنابِ الله تعالى، وأنَّهُ - لعظمتِه - لا ينبغي الدخولُ عليه إلاَّ بالوسائطِ والشُّفعاء كحالِ الملوكِ. فالمشركُ لم يقْصِدِ الاستهانةَ بجنابِ[٤] الرُّبوبيَّةِ، وإنَّما قَصَدَ تعظيمَهُ وقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٥]، وإنَّما أعبُد هذه الوسائطَ لتقرِّبني إليه وتدخلَ بي عليه، فهو الغايةُ، وهذه وسائل.

فَلِمَ كان هذا[٦] القَدْرُ موجباً لسخطِ الله تعالى وغضبِهِ، ومخلِّداً في النَّار، وموجباً لسفكِ دماءِ أصحابِهِ، واستباحةِ حريمهم وأموالهم؟

وهل يجوزُ في العقلِ أنْ يشرع اللهُ تعالى لعبادِه التَّقرُّبَ إليه بالشُّفعاء والوسائطِ؛ فيكونَ تحريمُ هذا إنَّما استُفِيدَ بالشَّرعِ فقط؟ أَمْ ذلك قبيحٌ في

٥٢/ب

---

(١) في (جـ): «ما أحدثه».

(٢) «إليه» سقطت من (جـ).

(٣) من قوله: «فإن قيل:....» إلى قوله: «فتارة تكثر الوسائط، وتارة نقل»؛ مستفاد من كتاب: «الجواب الكافي» (ص١٩١-١٩٤) مع بعض التصرف.

(٤) في (أ و م): «بجناب».

(٥) «إياك نعبد» سقطت من النسخ الثلاث.

(٦) «هذا» سقطت من (ب).

الشَّرعِ والعقل؛ يمتنعُ/ أنْ تأتيَ به شريعةٌ من الشَّرائع[١]؟

وما السِّرُّ في كونِهِ لا يُغفَرُ من بينِ سائرِ الذنوب؟ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء: ٤٨].

قُلنَا: الشِّركُ شركان:

شركٌ متعلِّق بذاتِ المعبود وأسمائِه وصفاتِه وأفعالِه.

وشركٌ في عبادتِه ومُعاملتِه، وإنْ كان صاحبُه يعتقدُ أنَّه - سبحانه - لا شريكَ له في ذاتِهِ، ولا في صفاتِه.

فأمَّا الشركُ الثاني: فهو الذي فرغْنا من الكلامِ فيه، وأشرنا إليه[٢] الآن، وسنُشبعُ الكلامَ فيه إن شاءَ اللهُ تعالى.

وأمَّا الشِّركُ الأوَّلُ فهو نوعان:

أحدُهما: شِرْكُ التَّعطيل، وهو أقبحُ أنواع الشِّركِ، كشركِ فرعونَ في قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء: ٢٣] وقال لهامان: ﴿ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

والشِّركُ والتعطيلُ متلازمانِ؛ فكلُّ مشركٍ معطِّل، وكلُّ معطِّل مشركٌ،

---

(١) وانظر في هذه المسألة، مع تحقيق الحق فيها: «مدارج السالكين»: (٣/ ٥٠٩).

(٢) «وأشرنا إليه» سقطت من (ب).

لكن الشركَ لا يَسْتَلزم أصلَ التعطيل، بل قد يكونُ المشركُ مقرًّا بالخالق - سبحانه - وصفاتِه، ولكنَّه مُعَطِّلٌ حقَّ التوحيدِ.

[أقسام شرك التعطيل] **وأصلُ الشِّركِ وقاعدتُه الَّتي يرجعُ إليها هو: التَّعطيلُ.** وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدُها: تعطيلُ المصنوعِ عن صانعه.

الثاني: تعطيلُ الصَّانع عن كماله الثَّابتِ له.

الثالث: تعطيلُ معاملتِه عما يجب على العبدِ منْ حقيقةِ التوحيد.

ومنْ هذا شركُ أهل الوِحْدَةِ، ومنهُ شركُ الملاحدةِ القائلينَ بِقَدَمِ العالم وأبديَّتِهِ، وأنَّ الحوادثَ بأسرِها مستندةٌ إلى أسبابٍ ووسائطَ اقتضتْ إيجادَها، ويسمُّونها: العقولَ والنفوسَ.

ومنه شركُ معطِّلةِ الأسماءِ والصفاتِ كالجهميَّةِ، والقرامطةِ، وغلاةِ المعتزلةِ.

[شرك التمثيل] **النوع الثاني:** شركُ التمثيل، وهو شركُ مَنْ جعلَ معه إلهاً آخر كالنَّصارى في المسيحِ، واليهود في عزيرٍ[1]، والمجوسِ القائلين بإسنادِ حوادثِ الخيرِ إلى «النُّور»، وحوادثِ الشَّرِّ إلى «الظُّلْمة».

وشركُ القَدَرية - المجوسيَّة - مختصرٌ منه، وهؤلاء أكثر / مشركي العالم، وهم[2] طوائفُ جَمَّةٌ. ١/٥٣

---

(١) في (ب): «عزيز».

(٢) في (ج): «وهؤلاء».

منهم: مَن يعبدُ أجزاءً سماويَّة.

ومنهم: من يعبد أجزاءً أرضيَّة.

ومِن هؤلاء مَن يزعمُ أنَّ معبودَه أكبرُ الآلهة.

ومنهم: من يزعم أنَّه إلٰه من جملة الآلهةِ.

ومنهم: من يزعمُ أنَّه إذا خصَّه بعبادته والتبتُّل إليه [١] أقْبل عليه واعتنى به.

ومنهم: مَن يزعمُ أن معبودَه الأدنى يقرِّبُه إلى الأعلى الفوقاني، والفوقانيُّ يقرِّبه إلى من هو فوقه، حتى تقرِّبه تلك الآلهة إلى الله سبحانه وتعالى، فتارةً تكثر الوسائطُ وتارةً تقِلُّ.

فإذا عرفْتَ هذه الطوائفَ، وعرفتَ اشتدادَ نكير الرسول ﷺ على مَنْ أشركَ به تعالى في الأفعالِ، والأقوالِ، والإراداتِ كما تقدَّم ذِكْرُه[٢] = انفتح لك بابُ الجوابِ عن السؤال.

[حقيقة الشرك] فنقولُ[٣]: اعلَمْ أنَّ حقيقةَ الشِّركِ: تَشْبِيهُ المخلوقِ بالخالقِ، وتشبُّه[٤] المخلوق بالخالق.

---

(١) في (ب): «وتبتل به» والمثبت من بقية النسخ و«الجواب الكافي» (ص١٩٤).

(٢) (ص٥٢-٥٣).

(٣) من قوله: «فتقول...» إلى قوله: «أوصاف كماله، ونعوت جلاله» (ص٧٢) مستفاد من كتاب «الجواب الكافي»: (ص٢٠٠-٢١٠) مع بعض التعليقات والتصرف.

(٤) في (أ): «تشبيه».

أمَّا الأوَّل[١]: فإنَّ المشركَ شبَّهَ المخلوقَ بالخالقِ[٢] في خصائص الإلهيَّةِ، وهي: التفرُّد بمُلكِ الضُّرِّ والنفع، والعطاء والمنع، فمنْ علَّق ذلك بمخلوقٍ؛ فقد شبَّهَهُ بالخالق تعالى، وسوَّى بين التُّرابِ وربِّ الأربابِ[٣]!

فأيُّ فجورٍ وذنبٍ أعظمُ من هذا ؟!

[بعض خصائص الإلهية]

واعلمْ أنَّ خصائصِ الإلهيَّة: الكمالُ المطلقُ من جميع الوجوه الذي لا نَقْصَ فيه بوجهٍ من الوجوهِ، وذلك يُوجبُ أنْ تكونَ العبادةُ له وحدَه، عقلًا وشرعاً وفطرةً.

فمنْ جعَلَ ذلك لغيره فقدْ شبَّه الغيرَ بمنْ لا شَبيهَ له. ولشدَّةِ قُبحِه وتضمُّنِهِ غايةَ الظُّلمِ: أخبرَ مَن كتبَ على نفسه الرَّحمةَ[٤] أنَّه لا يغفره أبدًا.

ومن خصائصِ الإلهيَّة: العبوديَّةُ التي لا تقومُ إلا على ساقَي[٥] الحُبِّ والذُّل فمن أعطَاهما لغيرِه؛ فقد شبَّهه[٦] بالله -سبحانه وتعالى- في خالص حقِّهِ.

وقُبحُ هذا مستقرٌّ في العقولِ والفِطَر.

لكن لمَّا غيَّرتِ الشياطينُ فِطَر أكْثرِ الخلقِ، واجتالتهم[٧] عن دينهم،

---

(١) في (جـ): «الخالق».

(٢) «وتشبيه الخالق...» إلى هنا ساقط من (ب).

(٣) وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٥٢٦-٥٣٠).

(٤) «الرحمة» سقطت من (ب).

(٥) في (ب) و(جـ): «ساق» بالإفراد، والمثبت من (أ) و«الجواب الكافي» (ص٢٠١).

(٦) في (أ) و(ب): «شبه»، والتصويب من (جـ)، و«الجواب الكافي» (ص٢٠١).

(٧) في النسخ الثلاث: «واجتلالتهم»، والتصويب من (جـ) و«الجواب الكافي» (ص٢٠١).

وأمرَتْهم أنْ يُشركوا بالله ما لم ينزِّلْ به سلطاناً - كما رَوى ذلك عن الله أَعْرفُ الخَلْقِ به وبخلقه[١] - عَمُوا عن قُبح الشِّرك حتَّى ظنُّوه حسنًا.

ومن خصائصِ الألوهيَّة: السُّجودُ، فمن سَجَدَ لغيرِهِ فقد شبَّهه به[٢].

ومنها: التَّوكُّلُ، فمن توكَّل على غيره فقد شبَّهه به[٣].

ومنها: التَّوبةُ، فمن تاب لغيره فقد شبَّهه به.

ومنها: الحَلِفُ باسمه تعظيمًا[٤]، فمن حَلَفَ بغيرِه فقد شبّهه به[٥]. / ٥٣/ب

ومنها: الذَّبحُ له، فمن ذبح لغيره فقد شبَّهه به.

ومنها: حَلْقُ الرأْسِ، إلى غيرِ ذلك.

هذا في جانب التشْبيهِ، وأمَّا في جانب التَّشَبّه[٦]:

فمَن[٧] تعاظَم وتكبَّر، ودعا النَّاسَ إلى إطرائِهِ، ورجائه ومخافتِهِ؛ فقد

ومعنى اجتالتهم أي: استخفوهم، فذهبوا بهم وأزالوهم عمَّا كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل. انظر: «شرح مسلم»: (١٧/ ١٩٧) للنووي.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي -رضي الله عنه-.

(٢) في (أ): «شبه»، والتصويب من (ب) و(جـ)، وفي «الجواب الكافي» (ص٢٠٢) «شبه المخلوق به».

(٣) هذه الفقرة ساقطة من (جـ).

(٤) هذه الفقرة ساقطة من (ب).

(٥) «تعظيما» سقطت من (جـ) وهي في بقية النسخ و«الجواب الكافي» (ص٢٠٢).

(٦) في (ب): «التشبيه» وهو خطأ.

(٧) في (ب): «فقد» ولا وجه له.

تشبَّه بالله ونازعَه في ربوبيَّته، وهو حقيقٌ بأنْ يهينَه اللهُ غايةَ الهوان، ويجعلَه كالذَّرِّ تحتَ أقدامِ خلقِهِ.

وفي «الصحيح»[١] عنه ﷺ أنَّه قال: «**يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: العظَمَةُ إزاري، والكبرياءُ رِدائي، فَمَنْ نَازَعَني واحدًا منْهُما عذَّبْتُه**».

وإذا كان المصوِّرُ الذي يصنعُ الصُّورَ بيده من أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة؛ لتشبُّهِهِ بالله في مجرَّد الصَّنعة، فما الظَّنُّ بالمتشبِّهِ[٢] بالله في الرُّبوبيَّة والإلهيَّة؟

كما قال ﷺ: «**أشدُّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ[٣] المصوِّرون؛ يُقالَ لهم: أحيوا ما خلقْتُم**»[٤].

وفي «الصحيح»[٥] عنه ﷺ أنَّه قال: يقول اللهُ عزَّ وجلَّ: «**وَمَنْ أظلمُ ممنْ ذهبَ يخلقُ كخَلقي، فليَخْلُقوا ذَرَّةً[٦]، فلْيَخْلقوا شعيرةً**» فنبَّه بالذَّرة والشَّعيرةِ على ما هو أعظمُ منها.

وكذلك مَن تشبَّه به تعالى في الاسمِ الذي لا ينبغي إلا لهُ؛ كملكِ

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٢٠).

(٢) في (أ) و(ب): «بالتشبيه»، والتصويب من (جـ)، وفي «الجواب الكافي»: (ص٢٠٢): «فما الظن بالتشبُّه بالله».

(٣) «القيامة» سقطت من (ب).

(٤) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١٠/ ٣٩٦)، ومسلم برقم (٢١٠٩).

(٥) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١٣/ ٥٣٧)، ومسلم برقم (٢١١١).

(٦) «فليخلقوا ذرة» سقطت من (ب).

الملوكِ، وحاكمِ الحكَّامِ، وقاضي القضاةِ، ونحوِهِ.

وقد ثبتَ في «الصحيح»[١] عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**إنَّ أخنعَ الأسماءِ عند اللهِ رجلٌ تسمَّى بِشَاهَان شَاه: ملك الملوك، لا مالِكَ إلَّا اللهُ**».

وفي لفظ: «**أَغْيَظُ رجلٍ عند الله رجلٌ تسمَّى مَلِكَ الأملاكِ**»[٢].

وبالجُمْلة: فالتَّشْبيهُ والتَّشبُّه هو حقيقة الشرك؛ ولذلك[٣] كان من ظنَّ أنَّه إذا تقرَّب إلى غيره بعبادةٍ ما يُقرِّبه ذلك الغيرُ إليه تعالى فإنَّه يُخطئ، لكونهِ شبَّهه به، وأَخَذَ ما لا ينبغي أنْ يكون إلاَّ لهُ، فأشْرَكَ معه سبحانه فيه غيره، فبَخَسه سبحانه حقَّه، فهذا قبيحٌ عقلًا وشرعًا[٤].

ولذلك لم يُشْرعْ، ولم يُغْفَر، فاعلمه[٥].

واعلم أنَّ الذي ظنَّ أنَّ الرَّبَّ سبحانه لا يسمع له، أو لا يستجيب[٦] له إلَّا بواسطةٍ تُطلعه على ذلك، أو تسألُ ذلك منه؛ فقد ظنَّ بالله ظنَّ السَّوءِ.

فإنَّه إنْ ظنَّ أنَّه لا يعلمُ أو لا يسمعُ إلَّا بإعلامِ غيرِه / له وإسماعِه؛ فذلك ١/٥٤

---

(١) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١٠/ ٦٠٤)، ومسلم برقم (٢١٤٣).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢١٤٣).

(٣) في (أ): «وكذلك»، والتصويب من (ب) و(جـ).

(٤) العبارة في (جـ) كالآتي: «فالشرك منعه سبحانه حقه فهذا قبيح عقلاً وشرعاً».

(٥) في (جـ): «لفاعله».

(٦) في (جـ) و(م): «يجيب».

نفيٌ لعلمِ الله وسمعِه وكمال إدراكه، وكفى بذلك ذنباً.

وإنْ ظنَّ أنَّه يسمعُ ويرى، ولكن يحتاجُ إلى منْ يُلَيِّنهُ ويُعَطِّفهُ عليهم[1]؛ فقد أَساءَ الظَّنَّ بأفضالِ ربه وبرِّهِ، وإحسانِه وسَعَةِ جوده.

وبالجملةِ: فأعظمُ الذنوبِ عند الله تعالى إساءةُ الظَّنِّ به، ولهذا يتوعّدهم في كتابه على إساءة الظنِّ به أعظمَ وعيدٍ، كما قال الله تعالى: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝٦﴾ [الفتح: ٦].

وقال تعالى عن خليله إبراهيمَ عليه السلام: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ۝٨٦ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨٧﴾ [الصافات: ٨٦-٨٧].

أي: فما ظنُّكُم أن يجازيكم إذا عبدتُم معه غيرَه، وظننتم أنَّه يحتاجُ في الاطلاع على ضرورات عباده لمن يكون بابًا للحوائج إليه، ونحو ذلك؟

وهذا بخلاف الملوكِ؛ فإنهم محتاجونَ إلى الوسائطِ ضرورةً؛ لحاجتهم وعجزهم وضعفهم، وقصورِ علمهم عن إدراك حوائج المضطرين.

فأمَّا من لا يشغله سمعٌ عن سمع، وسبقتْ رحمتُه غَضَبَه، وكتبَ على نَفْسِهِ الرحمةَ؛ فما[2] تصنعُ الوسائطُ عنده؟ فمنْ اتخذَ واسطةً بينه وبينَ الله

---

(١) في (جـ): «عليه».

(٢) في (ب): «كما» وهو خطأ.

تعالى؛ فقد ظنَّ به أقبحَ ظنٍّ[١]، ومستحيلٌ أن يشرعَه لعبادِهِ، بل ذلك يمتنعُ في العقول والفِطَر[٢].

واعلم[٣] أنَّ الخضوعَ والتَّأَلُّه الذي يجعلُه[٤] العبدُ لتلكَ الوسائطِ قبيحٌ في نفسه - كما قررناه - لاسيما إذا كان المجعول[٥] له ذلك عبداً للملكِ العظيم الرَّحيم القريبِ المجيب[٦] ومملوكاً له، كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

أيْ: إذا كان أحدُكُم يأنفُ أن يكون مملوكُه شريكَه في رزقِه، فكيفَ تجعلونَ لي من عبيدي شُركاءَ فيما أنا منْفَردٌ به، وهو الإلهيَّة التي لا تنبغي لغيري ولا تصلُح لسوايَ؟ فمنْ زعمَ ذلك فما قَدَرَني حقَّ قدري ولا عظَّمني حقَّ تعظيمي.

وبالجملة، فما قَدَرَ اللهَ حقَّ قدرِه مَنْ عبَد معه مَن ظنَّ أنه يوصل إليه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا ...﴾ [الحج: ٧٣] الآية. إلى أن قال: ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ

---

(١) «أقبح ظن» سقطت من (ب).

(٢) في (أ): «والنظر»، والمثبت من (ب) و(جـ) و«الجواب الكافي» (ص٢٠٤).

(٣) في (ب): «واعيد» ولا وجه له.

(٤) في (جـ): «يفعله».

(٥) في (أ): «المحصول» والمثبت من (ب) و(جـ)، وكتب في هامش (جـ): «لعله المفعول».

(٦) «المجيب» ليست في (جـ).

قَدْرِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الحج: ٧٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧].

فما قَدَرَ القويَّ العزيزَ حقَّ قدره من أشركَ معه الضعيفَ الذليلَ.

واعلمْ أنَّك إذا تأملتَ جميع طوائفِ الضلالِ والبدعِ وجدتَ أصلَ ضلالهم راجعاً[1] إلى شيئين:

أحدهما: ظنُّهم بالله ظنَّ السَّوءِ.

والثاني: أنهم لم يقْدُروا الرَّبَّ حقَّ قدرِه، فلم يقْدُرْهُ حقَّ قدرِه من ظنَّ أنَّه لم يُرسلْ رسولاً ولا أنزل كتاباً، بل تركَ الخلقَ سدًى وخلقهم عبثاً.

ولا قَدَرَه حقَّ قدْرِهِ مَن نفىٰ عمومَ قدرتِهِ، وتعلُّقها بأفعالِ عبادِهِ من طاعتهم ومعاصيهم، وأخرجها عن خلقهِ وقدرتهِ[2].

ولا قَدَرَه حقَّ قدره أضدادُ هؤلاء الذين قالوا: إنَّه يعاقِبُ عبدَه على ما لم يفعَلْه، بل يعاقبهُ على فعله هو -سبحانه-.

وإذا استحال في العقول أنْ يجبرَ السَّيِّدُ عبدَه على فعلٍ ثمَّ يُعاقبه عليه؛ فكيفَ يصدُرُ هذا مَن أعدلِ العادلين؟! وقول هؤلاء شرٌّ من أشباهِ المجوسِ القدريَّةِ الأذلِّين.

ولا قدَرَه حقَّ قدره مَن نفىٰ رحمتَه ومحبتَه ورضاه وغضبَه وحكمته

---

(١) في (أ): «راجع» والمثبت من (ب) و(جـ).

(٢) هذه الفقرة ساقطة من (جـ).

مطلقاً، وحقيقةَ فعلِه، ولم يجعلْ له فعلاً اختياريًّا، بل أفعاله مفعولاتٌ منفصلةٌ عنه.

ولا قَدَرَه حقَّ قدره من جَعَلَ له صاحِبةً وولداً، أو جعله يحلُّ في مخلوقاته، أو جعله عينَ هذا الوجود.

ولا قدرَه حقَّ قدرِه مَن قال: إنَّه رفعَ أعداءَ رسوله وأهلِ بيته، وجعلَ فيهم المُلْكَ، ووضعَ أولياءَ رسولِهِ وأهل بيتِه. وهذا يتضمَّنُ غايةَ القدح في الرَّبِّ، تعالى الله عن قول الرافضة.

وهذا مشتقٌّ من قول اليهود والنصارى في[1] ربِّ العالمين: إنَّه أرسل ملكاً ظالماً فادَّعى النُّبُوة، وكذبَ على الله، ومكثَ زمناً طويلاً يقول: أمرني بكذا، ونهاني عن كذا، ويسْتَبيحُ دماءَ أنبياء الله[2] وأحبابه، والرَّبُّ تعالى يظهِرُه ويؤيدُه ويقيمُ الأدلَّةَ والمعجزاتِ على صدقِه، ويُقْبِلُ بقلوب الخلق وأجسادهم/ إليه. ١/٥٥
ويُقيمُ دولته[3] على الظُّهور والزيادة، ويذلُّ أعداءَه أكثرَ من ثمان مئة عام!

فوازِنْ بين قول هؤلاء، وقولِ إخوانهم من الرَّافضة، تجدْ القولين سواء.

ولا قدَره حقَّ قدرِه من زعم أنَّه لا يُحيي الموتىٰ، ولا يبعثُ من في القبور، ليبين لعبادِه الذي[4] كانوا فيه يختلفونَ، وليعلمَ الذين كفروا أنَّهم كانوا كاذبين.

---

(١) في (جـ): «في قول رب...» ولا وجه له.

(٢) كذا في (أ) وفي (ب): «أنبياء رسول الله» ولعله: «أتباع أنبياء الله».

(٣) في (جـ): «أدلته».

(٤) في (أ) و(م): «الذين» والتصويب من (ب) و(جـ) و«الجواب الكافي» (ص٢٠٨).

وبالجملة، فهذا بابٌ واسع، والمقصود: أنَّ كلَّ مَن عَبَدَ مع الله غيرَه فإنَّه عبدَ شيطاناً، قال تعالى: ﴿۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس:٦٠]. فما عبدَ أحدٌ أحداً من بني آدم كائناً من كان إلاَّ وقد وقعت عبادتُه للشيطانِ، فيستمتعُ العابدُ بالمعبود في حصول غرضه، ويستمتعُ المعبودُ بالعابدِ[١] في تعظيمه له، وإشراكه مع الله تعالى، وذلك غايةُ رضى[٢] الشيطانِ، ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ...﴾ [الأنعام: ١٢٨] أي: من إغوائهم وإضلالهم، وقال: ﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأنعام: ١٢٨].

فهذه إشارةٌ لطيفةٌ إلى السِّرِّ الذي لأجلِهِ كان الشركُ أكبرَ الكبائرِ عند الله، وأنَّه لا يُغفرُ بغيرِ التوبةِ منه، وأنَّه موجبٌ للخلودِ في العذاب العظيم[٣]، وأنَّه ليس تحريمُهُ وقُبحُهُ بمجرَّدِ النَّهي عنه فقط، بل يستحيلُ على الله سبحانه وتعالى أنْ يشرعَ عبادةَ إلهٍ غيرِه، كما يستحيلُ عليه ما يناقضُ أوصافَ كماله، ونعوتَ جلالِهِ.

(١) «بالمعبود في» إلى هنا ساقط من (جـ) وهو انتقال نظر.

(٢) في (ب): «رضي غاية».

(٣) في (أ): «النار العذاب العظيم»، والمثبت من بقية النسخ.

[سوء الظن بالله من أعظم الذنوب]

واعلمْ أنَّ النَّاسَ في عبادةِ الله تعالى والاستعانةِ به على أربعة[١] أقسامٍ[٢]:

أجلُّها وأفضلُها: أهلُ العبادةِ والاستعانة بالله عليها، فعبادةُ الله غايةُ مرادِهم وطلبُهم منه أنْ يعينَهم عليها ويوفِّقَهم للقيام بها نهايةُ مقصودِهم، ولهذا كانَ أفضلُ ما يُسألُ الربُّ تعالى: الإعانةَ على مرضاتِهِ، وهو الذي علَّمه النبي ﷺ لمعاذِ بن جبلٍ فقال: «يا معاذُ، والله إنِّي أُحِبُّك، فلا تدَعْ أنْ تقولَ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ: اللَّهُمَّ أعِنِّي / على ذكرِكَ وشُكرِكَ وحُسنِ عبادتِكَ»[٣]. ٥٥/ب

فأنفعُ الدُّعاءِ: طلبُ العونِ على مرضاتِه تعالى[٤].

[القسم الثاني] ويُقابلُ هؤلاءِ القسمُ الثاني[٥]: المعرضونَ عن[١] عبادتِه والاستعانة به،

---

(١) «على أربعة» ليست في (ب).

(٢) من قوله: «على أربعة أقسام...» إلى آخر الكتاب مستفاد من كتاب «مدارج السالكين»: (١/ ٩٠-١١٤) مع بعض الإضافات والتصرف.

(٣) أخرجه أحمد: (٥/ ٢٤٤-٢٤٥)، وأبو داود: (٢/ ١٨٠-١٨١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص١٨٧)، وفي «المجتبي»: (٣/ ٥٣)، وابن خزيمة: (١/ ٣٦٩)، وابن حبان «الإحسان»: (٥/ ٣٦٤-٣٦٥). والحاكم: (١/ ٢٧٣)، وغيرهم.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» اهـ. ووافقه الذهبي.

لكن في الإسناد: عقبة بن مسلم التُّجيبي، لم يخرجا له، وهو ثقة. فالإسناد صحيح.

(٤) وهذه الفائدة نقلها ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ينظر «المدارج»: (١/ ٩٠).

(٥) «الثاني» سقطت من (ب).

فلا عبادةَ لهم ولا استعانةَ، بل إنْ سأله تعالى أحدُهم واستعانَ به؛ فعلى حظوظِهِ وشهواته.

والله سبحانه وتعالى يسألُهُ مَن في السماواتِ والأرضِ ويسألُه أولياؤهُ وأعداؤُهُ؛ فيُمدّ هؤلاء وهؤلاء.

وأبغضُ خلقِهِ إبليس، ومع هذا أجابَ سؤاله وقضى حاجته ومتَّعه بها، ولكنْ لمَّا لم تكن عوناً على مرضاتِه كانت زيادةً في شِقْوَتِه وبُعدِهِ.

وهكذا كلُّ من سألَهُ تعالى واستعانَ به على ما لم يكنْ عوناً له على طاعتِهِ؛ كان سؤالهُ مبْعِداً له[٢] عن الله.

فلْيتدبَّرِ العاقلُ هذا، وليَعْلَمْ أنَّ إجابةَ الله لسؤالِ بعض السائلينَ ليستْ لكرامتِه عليه، بلْ قدْ يسألُه عبدُهُ الحاجةَ فيقضيها لهُ، وفيها هلاكُهُ، ويكونُ منعُه حمايةً له وصيانةً. والمعصومُ من عصمهُ اللهُ، والإنسانُ على نفسهِ بصيرةٌ.

وعلامةُ هذا: أنَّكَ ترى من صانَه الله من ذلك وهو يجهلُ حقيقة الأمرِ إذا رآهُ -سبحانه وتعالى- يقضي حوائجَ غيرِهِ يُسيءُ ظنَّه به تعالى، وقلبُهُ محشوٌّ بذلك وهو لا يشعرُ، وأمارةُ ذلكَ حملُهُ على الأقدارِ وعتابُه في الباطنِ لها.

ولقد كشفَ اللهُ تعالى هذا المعنى غايةَ الكشفِ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا

---

(١) في (أ): «على» والتصويب من (ب) و(جـ) و«المدارج»: (١/ ٩٠).

(٢) في (أ): «به»، والمثبت من (ب) و«المدارج»: (١/ ٩١).

﴿ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر ١٥-١٧].

أيْ: ليسَ كلُّ من أعطيتُه ونعَّمتُه وخوَّلته؛ فقد أكرمتُه، وما ذاك لكرامتِهِ عليَّ، ولكنَّه ابتلاءٌ منِّي وامتحانٌ لهُ: أيشكرني فأعطيَه فوق ذلك، أم يكفرني فأسلبه إيَّاه، وأحوِّله عنه لغيره؟

وليس كلُّ من ابتليتُه فضيَّقتُ عليه رزقَه، وجعلتُه بقدرٍ لا يفضلُ عنه، فذاك مِن هوانِهِ عليَّ، ولكنه ابتلاءٌ وامتحانٌ منِّي له: أيصبِر فأعطيه أضعافَ[1] ما فاتَه؟ أَمْ يتسخَّطُ فيكونَ حظُّهُ السَّخط.

وبالجملة: فأخبر تعالى أنَّ الإكرامَ والإهانةَ / لا يدوران على المالِ ١/٥٦
وسَعَةِ الرِّزقِ وتقديرِهِ[2]، فإنَّه يوسِّع على الكافرِ لا لكرامتِه، ويقتِّر على المؤمن لا لهوانِه عليه، وإنَّما يُكرمُ سبحانه مَن يكرمُ مِن عبادِه بأنْ يوفقهُ لمعرفتِهِ ومحبَّتِه وعبادتِه واستعانتِه.

فغايةٌ[3] سعادةِ الأبد في عبادةِ الله والاستعانة به عليها.

[القسم الثالث] **القسمُ الثالثُ**: من له نوعُ عبادةٍ بلا استعانةٍ. **وهؤلاءِ نوعان:**

أحدهما: أهل القَدَرِ القائلونَ بأنَّه سبحانه قد فعلَ بالعبدِ جميعَ مقدورِه من الألطافِ، وأنَّه لم يبقَ في مقدوره إعانةٌ له على الفعلِ؛ فإنَّه قد أعانه

---

(١) «أضعاف» سقطت من (ب).

(٢) في (م): «وتقتيره».

(٣) في (ب) و(م): «فعادة».

بخلقِ الآلاتِ وسلامتها، وتعريف الطريقِ، وإرسالِ الرسولِ وتمكينِه من الفعلِ، فلم يبقَ بعدها إعانةٌ مقدورة يسألها إيَّاها.

وهؤلاء مخذولونَ، موكولونَ إلى أَنفسهم، مسدودٌ عليهم طريقُ الاستعانة والتوحيد. قال ابنُ عباس - رضي الله عنهما -: «الإيمانُ بالقدرِ نظامُ التوحيد، فمن آمن بالله وكذَّب بقدرِهِ نقض تكذيبُه توحيدَه[١]»[٢].

النوع الثاني: من لهم عبادةٌ وأورادٌ؛ لكنْ حظُّهم ناقصٌ من التَّوكُّلِ والاستعانةِ، لم تتسعْ قلوبُهم لارتباطِ الأسبابِ بالقدرِ، وأنَّها بدونِ المقدورِ كالمواتِ الذي لا تأثيرَ له، بل[٣] كالعدمِ الذي لا وجودَ له، وأنَّ القدرَ كالرُّوحِ المحرِّكِ لها، والمعوَّلُ على المحرِّكِ الأوَّلِ، فلم تنفذْ بصائرهم من السببِ[٤] إلى المسبِّب، ومن الآلةِ إلى الفاعل؛ فقلَّ نصيبُهم من الاستعانة.

وهؤلاءِ لهم نصيبٌ من التصرُّف بحسبِ استعانتِهم وتوكُّلِهم، ونصيبٌ من الضَّعفِ والخذلانِ بحسبِ قلةِ استعانتهم وتوكُّلِهم، ولو توكَّلَ العبدُ على الله حقَّ توكُّلِهِ في إزالةِ جبلٍ عن مكانهِ لأزالهُ.

---

(١) في النسخ الثلاث: «نقص توحيده»، والمثبت من (ج) و«المدارج»: (١/ ٩٣)، ومصادر الأثر.

(٢) أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة»: (ص١٢٣-١٢٤)، واللالكائي: (٤/ ٦٢٣، ٦٧٠)، وفي إسناده مقال.

(٣) «بل» سقطت من (ج).

(٤) في (ب): «المسبب» خطأ.

فإنْ قيلَ: ما حقيقةُ الاستعانةِ عملاً ؟

قُلنا: هي التي يعبَّر عنها بالتوكُّل، وهي حالةٌ للقلبِ[١] تنشأ عن معرفةِ الله تعالى[٢]، وتفرُّده بالخلقِ والأمرِ والتدبيرِ والضرِّ والنَّفعِ، وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فتوجبُ اعتماداً / عليه، وتفويضاً إليه، وثقةً به. ١/٥٦

فتصيرُ نسبةُ العبدِ إليهِ تعالى كنسبةِ[٣] الطفلِ إلى أبويهِ فيما ينوبُه من رغبتِهِ ورهبتِهِ، فلو دهمه ما عسى أنْ يدهمَه من الآفاتِ لم يلتجئ إلى غيرهما[٤]؛ فإن كان العبدُ مع هذا الاعتمادِ من أهلِ التقوى، كانت له العاقبةُ الحميدةُ. ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾ [الطلاق: ٢-٣] أي: كافيه.

القسْمِ الرابعُ: من له استعانةٌ بلا عبادةٍ، وتلك حالةُ مَن شَهِدَ تفرَّد الله بالضُّرِّ والنَّفعِ، ولم يدْرِ[٥] ما يحُبُّه ويرضاهُ، فتوكَّلَ عليهِ في حظوظِهِ فأسعَفَهُ بها. [القسم الرابع]

وهذا لا عاقبةَ له، سواءٌ كانت أموالاً أو رياساتٍ أو جاهاً عند الخلق، أو

---

(١) في (أ): «القلب»، والتصويب من (ب) و(جـ) و«المدارج»: (١/ ٩٣).

(٢) لفظة «الله تعالى» سقطت من (ب).

(٣) في (أ) و(ب): «نسبة» والمثبت من (جـ).

(٤) في (ب): «لا يلتجي إلى غيرها».

(٥) في (ب): «يذر»، والعبارة في «المدارج»: (١/ ٩٤): «ولم يدُر مع ما يحبُّه ويرضاه» والمعنى قريب.

نحو ذلك، فذلك حظُّه من دنياه وآخرته.

[العبادة لابد لها من أصلين] **واعلمْ أنَّ العبدَ لا يكونُ متحقِّقاً بعبادةِ الله تعالى إلّا بأصلين:**

أحدهما: متابعةُ الرَّسول ﷺ.

والثاني: إخلاصُ العبوديَّة.

والنَّاس في هذين الأصلين، أربعة أقسام:

[أقسام الناس في الإخلاص والمتابعة] **١- أهلُ الإخلاص والمتابعة،** فأعمالهم كلُّها لله وأقوالُهم، منعُهم وعطاؤهم، وحبُّهم وبغضُهم كلُّ ذلك لله تعالى، لا يريدون من العباد جزاءً ولا شكوراً، عدُّوا النَّاسَ كأصحابِ القبورِ، لا يملكونَ ضرًّا ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً؛ فإنَّه لا يعاملُ أحداً من الخلقِ إلاَّ لجهلهِ بالله وجهلِه بالخلق.

والإخلاص هو: العمل الذي لا يتقبَّل الله من عاملٍ عملاً صواباً عارياً منه، وهو الذي ألزمَ عبادَه به إلى الموتِ. قال الله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧﴾ [الكهف: ٧].

وأحسنُ العمل: أخلصُه، وأصوبُه.

فالخالصُ: أنْ يكونَ لله.

والصوابُ: أنْ يكونَ[1] على وَفْقِ سنةِ رسولِ الله ﷺ.

---

(١) «والصواب: أن يكون» سقطت من (أ)، والمثبت من (ب) و(جـ).

وهذا هو العملُ الصالحُ المذكورُ في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وهو العملُ الحسنُ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥].

وهو الذي أمر به[١] النبيُّ ﷺ في قوله: «كلُّ عَمَلٍ ليسَ عليهِ أمرُنا فهو ردٌّ»[٢].

وكلُّ عملٍ بلا متابعةٍ فإنَّه لا يزيدُ عامِلَه[٣] إلاَّ بُعداً من الله، فإنَّ الله تعالى إنَّما يُعبدُ بأمرِه لا بالأهواء والآراءِ[٤].

٢- **الضربُ الثَّاني** / : من لا إخلاصَ[٥] لهُ ولا متابعةَ، وهؤلاء شرارُ ١/٥٧
الخلقِ، وهم المتزيِّنون بأعمالِ الخيرِ يراؤونَ بها النَّاس.

وهذا الضَّربُ يكثرُ فيمنْ انحرفَ عن الصِّراط المستقيمِ منْ المنتسبينَ إلى الفقهِ والعلمِ والفقرِ والعبادةِ، فإنَّهم يرتكبونَ البدعَ والضَّلالَ، والرِّياء والسمعةَ، ويحبُّون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا.

وفي أضْراب هؤلاء نزل قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟

---

(١) سقطت من (أ)، والمثبت من (ب) و(جـ).

(٢) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٥/ ٣٥٥)، ومسلم برقم (١٧١٨).

(٣) في (أ) و(ب): «عمله»، والتصويب من (جـ)، و«المدارج»: (١/ ٩٦).

(٤) من قوله: «وهذا هو...» إلى هنا ساقط من (م).

(٥) في (ب): «من الإخلاص» خطأ.

وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

٣- **الضَّربُ الثالثُ**: منْ هو مخلصٌ في أعمالِهِ؛ لكنَّها على غير متابعةِ الأمرِ، كجُهَّال[١] العُبَّاد، والمنتسبينَ إلى الزُّهدِ والفقرِ، وكلِّ مَن عَبَدَ اللهَ على غيرِ مرادِهِ.

والشَّأْنُ ليس في عبادة الله فقط، بل في عبادةِ الله[٢] كما أرادَ اللهُ.

ومنهم من يمكثُ في خَلْوتِه[٣] تاركاً للجمعة، ويَرى ذلك قُربةً، ويرى مواصلةَ صوم النهار بالليل قُربة، وأن صيام يوم الفطْر قُربة، وأمثالَ ذلك.

٤- **الضَّربُ الرَّابع**: مَنْ أعمالُه على متابعةِ الأمر، لكنَّها لغير الله تعالى، كطاعات المرائينَ[٤]، وكالرجلِ يقاتلُ رياءً وسُمعةً وحميَّةً وشجاعةً وللمغْنَمِ، ويحجّ ليُقالَ، ويقرأ ليُقال، ويعْلمُ ويُعَلِّمُ[٥] ليُقال، فهذه أعمالٌ صالحةٌ لكنَّها غيرُ مقبولةٍ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾ [البينة: ٥].

---

(١) في (ب): «كجهاد» وفي (جـ): «كحال»، والمثبت من (أ) و«المدارج»: (١/ ٩٧).

(٢) «فقط بل في عبادة الله» ساقط من (جـ)، وهو انتقال نظر.

(٣) في (جـ): «خلواته».

(٤) في (جـ): «المرائي».

(٥) في (ب) زيادة: «ويؤلف»، وفي (جـ): «ويؤلِّف» بدلاً من «ويعلِّم».

فلم يؤمرِ النَّاسُ إلاَّ بالعبادة على المتابعة والإخلاصِ فيها، والقائمُ بهما[١] هم أهل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾.

(١) في (أ): «والقيام بها»، المثبت من (ب) و(جـ).

ثمَّ أهلُ مقامِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لهم في أفضلِ العبادةِ وأنفعِها[١] وأحقِّها بالإيثارِ والتخصيصِ أربعةُ طرقٍ، وهم في ذلك أربعة أصنافٍ.

الصنف الأوَّل: عندهم أنفعُ العباداتِ وأفضلُها: أشقُّها على النفوسِ وأصعبُها. [الصنف الأول]

قالوا: لأنَّه أبعدُ الأشياءِ من هواها، وهو حقيقةُ التعبُّد، والأجرُ على قدرِ المشقَّة.

ورووا حديثاً[٢] ليس له أصلٌ: «**أفضل الأعمال أحمزها**»[٣]، أي: أصعبُها وأشقُّها.

وهؤلاء هم أربابُ المجاهَداتِ والجَوْر على النُّفوسِ، قالوا: وإنَّما تستقيمُ النُّفوسُ بذلك؛ إذ طبعُها الكسلُ والمهانةُ[٤] والإخلادُ إلى الراحةِ،

---

(١) «وأنفعها» سقطت من (ب).

(٢) «حديثاً» سقطت من (ب).

(٣) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٦٩) بلفظ: «أفضل العبادات أحمزُها» ثم قال: «قال المزي: هو من غرائب الأحاديث، ولم يرو في شيء من الكتب الستة انتهى».
وذكره أبو عبيد في «غريب الحديث»: (٤/ ٢٣٣) من رواية ابن عباس، والنسخة المطبوعة من «الغريب» ليست النسخة المسندة، لكن في هامش المطبوعة نقلٌ عن بعض النسخ الخطية وفيها: «يُروى هذا عن ابن جريج عمَّن حدَّثه عن ابن عباس».
قال أبو عبيد: «أحمْزُها يعني: أمتنها وأقواها....».
وانظر: «النهاية في غريب الحديث»: (١/ ٤٤٠)، و«كشف الخفاء»: (١/ ١٧٥).

(٤) في (ب): «والمهابة»، وفي (جـ): «والمهاونة»، والمثبت من (أ) و«المدارج»: (١/ ٩٨).

٥٧/ب فلا تستقيم إلا بركوبِ الأهوالِ وتحمّل / المشاقِّ.

[الصنف الثاني] الصِّنْفُ الثَّاني: قالوا: أفضلُ العباداتِ وأنفعُها: التجرُّد والزُّهدُ في الدنيا، والتّقلل منها غايةَ الإمكانِ، واطِّراحُ الاهتمام بها، وعدمُ الاكتراثِ لما هو منها.

ثمَّ هؤلاءِ قسمانِ:

فعوامُّهم: ظنُّوا أنَّ هذا غايةٌ، فشمَّروا إليهِ وعملوا عليه، وقالوا: هو أفضلُ من[1] درجةِ العلمِ والعبادةِ ورأوا الزُّهدَ في الدُّنيا غايةَ كلِّ عبادةٍ ورأسَها.

وخواصُّهم: رأوا هذا مقصوداً لغيره، وأنَّ المقصودَ به عكوفُ القلبِ على الله تعالى، والاستغراقُ في محبَّتِه والإنابةُ إليه، والتوكُّلُ عليه[2] والاشتغالُ بمرضاتهِ، فرأوا أفضلَ العباداتِ دوامَ ذكرِه بالقلبِ واللِّسان.

ثم هؤلاء قسمان:

فالعارفون: إذا جاءَ الأمرُ والنَّهيُ بادروا إليهِ ولو فرَّقَهم وأذهبَ جمعيَّتَهم[3].

والمنحرفونَ منهم يقولونَ: المقصودُ من القلبِ جَمعِيّتُه، فإذا جاءَ ما

---

(١) ثلاث كلمات مطموسة في (جـ).

(٢) «عليه» سقطت من (ب).

(٣) في (جـ): «جميعهم».

يُفرِّقُه عن الله لم يلتفتْ[١] إليه، ويقولون:

يُطالَبُ بالأورادِ من هو غافلٌ[٢] فكيفَ بقلبٍ كلَّ أوقاتِهِ وِردُ

ثم هؤلاء - أيضا - قسمان:

منهم: من يتركُ الواجباتِ والفرائضَ لجمعيَّته.

ومنهم: من يقومُ بها، ويتركُ السُّنَنَ والنوافلَ، وتَعَلُّمَ العلمِ النَّافع لجمعيَّته.

والحقُّ: أنَّ الجمعيَّةَ حظُّ القلب[٣]، وإجابةَ داعي الله حقُّ الربِّ؛ فمن آثَرَ حقِّ نفسهِ على حقِّ ربِّه فليس من العبادة[٤] في شيءٍ.

[الصنف الثالث] **الصِّنفُ الثَّالثُ**: رأوا أنَّ أفضلَ العباداتِ ما كان فيه نفعٌ متعدٍّ، فرأوهُ أفضلَ من النَّفعِ القاصرِ، فرأوا خدمةَ الفقراءِ والاشتغالَ بمصالحِ النَّاسِ، وقضاءَ حوائجهم، ومساعَدَتَهم بالجاهِ والمالِ والنَّفعِ أفضلَ، لقوله ﷺ: «**الخلقُ عيالُ الله وأحبُّهم إلى الله أنفعُهم لعيالِهِ**»[٥].

---

(١) في (جـ): «يلتفتوا».

(٢) في (ب): «من هو عاقل»، وفي (جـ م): «من كان غافلاً» وهو كذلك في «المدارج»: (١/ ٩٨).

(٣) في (م): «النفس».

(٤) «من العبادة» سقطت من (جـ) و(م).

(٥) رواه البزار «كشف الأستار»: (٢/ ٣٩٨)، وأبو يعلى في «المسند»: (٣/ ٣٣٩-٣٤٠) وغيرهم من حديث أنس بن مالك.

وفي إسناده يوسف بن عطية الصَّفَّار، قال الذهبي في «الميزان»: (٦/ ١٤٢-١٤٣): «مجمعٌ على ضعفِه» وعدَّ هذا الحديث من مناكيره.

قالوا: وعملُ العابدِ قاصرٌ على نفسِهِ، وعملُ النَّفَّاعِ متعدٍّ إلى الغير، فأينَ أحدهما من الآخر[١]؟ ولهذا كان فضلُ العالم على العابدِ كفضلِ القمرِ ليلةَ البدرِ على سائرِ الكواكب.

وقد قال ﷺ لعليّ: «**لأن يهديَ الله بكَ رجلاً واحداً خيرٌ لك مِن حُمْر النَّعَم**»[٢].

وقال: «**مَن دعا إلى هدًى كان له من الأجرِ مثلُ أجرِ**[٣] **مَن تَبِعَهُ منْ غيرِ أنْ ينقُصَ من أجورهم شيئاً**»[٤].

وقال: «**إن الله وملائكتَه يصلون/ على معلِّمي الخير**»[٥]. ١/٥٨

ورواه الطبراني في «الكبير»: (١٠/ ١٠٥)، وغيره من حديث ابن مسعود. قال الهيثمي في «المجمع»: (١٠/ ١٩٤): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عمير (كذا والصواب موسى بن عمير) وهو أبو هارون القرشي متروك» اهـ.

وانظر في الكلام على الحديث «المقاصد الحسنة»: (ص٢٠٠-٢٠١)، و«كشف الخفاء»: (١/ ٤٥٧-٤٥٨)، و«فيض القدير»: (٣/ ٥٠٣).

(١) ثلاث كلمات مطموسة في (جـ).

(٢) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٧/ ٥٤٤)، ومسلم برقم (٢٤٠٦)، عن سهل ابن سعد رضي الله عنه.

(٣) في (جـ): «مثل أجور من عمل به لا ينقص ذلك...».

(٤) أخرجه مسلم برقم (٢٦٧٤).

(٥) أخرجه الترمذي: (٥/ ٤٨)، والطبراني في «الكبير»: (٨/ ٢٧٨). من طريق سلمة بن رجاء حدثنا الوليد بن جميل حدثنا القاسم أبو عبدالرحمن عن أبي أمامة به.

وقال: «إنَّ العالمَ يستغفرُ لهُ منْ في[١] السَّماواتِ ومنْ في الأرضِ حتَّى الحيتانُ في البحرِ والنَّملةُ في جُحْرِها»[٢].

قالوا: وصاحبُ العبادةِ إذا مات انقطعَ عملُه[٣]، وصاحبُ النَّفعِ لا ينقطعُ عملُه مادامَ نفعُه الذي تسبَّب فيه.

والأنبياءُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ إنَّما بُعثوا بالإحسانِ إلى الخَلقِ وهدايتهم، ونفعِهم في معاشِهم ومعادِهم، لم يُبْعثوا بالخَلَوات[٤] والانقطاعِ.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب». وقال الهيثمي في «المجمع»: (١/ ١٣٠): «رواه الطبراني في الكبير، وفيه القاسم أبو عبدالرحمن، وثقة البخاري، وضعفه أحمد» اهـ.

أقول: وفيه أيضاً الوليد بن جميل يروي مناكير عن القاسم أبي عبدالرحمن. قاله أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣).

(١) «ومن في» سقطت من (جـ).

(٢) أخرجه أبو داود: (٤/ ٥٧-٥٩)، والترمذي: (٥/ ٤٧)، وابن ماجه: (١/ ٨١)، وابن حبان «الإحسان»: (١/ ٢٨٩-٢٩٠). وفي إسناده داود بن جميل، ويقال: الوليد، وهو ضعيف أيضًا، وفيه أيضاً كثير بن قيس وهو ضعيف أيضًا. كما في «التقريب». =

= قال الحافظ في «الفتح»: (١/ ١٩٣): «له شواهد يتقوى بها» اهـ

(٣) «وصاحب العبادة.... عمله» ساقط من (ب). وفي (جـ) بدلاً من «وصاحب العبادة»: «والعبد».

(٤) في (أ): «بالحواب»، وفي (جـ): «بالخوات»، والتصويب من (ب) و«المدارج»: (١/ ١٠٠).

ولهذا أنكرَ النبيُّ ﷺ على أولئكَ النَّفرِ الذينَ همُّوا بالانقطاعِ والتَّعبُّدِ وتركِ مخالطةِ الناس[١].

ورأى هؤلاءِ أنَّ التفرُّقَ[٢] لنفعِ الخلقِ أفضلُ من الجمعيَّةِ على الله بدون ذلك.

قالوا: ومنْ ذلكَ العلمُ والتَّعليمُ، ونحوُ هذه الأمورِ الفاضلة.

[الصنف الرابع] **الصِّنْفُ الرَّابعُ**: قالوا: أفضل العبادةِ العملُ على مرضاةِ الرَّبِّ سبحانه، وإشغال كلِّ وقتٍ بما هو مُقتضى ذلك الوقت ووظيفته.

فأفْضلُ العباداتِ في وقتِ الجهادِ: الجهادُ، وإنْ آل إلى تركِ الأورادِ من صلاةِ اللَّيل، وصيامِ النَّهار، بل من ترك إتمامِ صلاةِ الفرضِ، كما في حالة الأمن.

والأفضلُ في وقتِ حضورِ الضَّيفِ: القيامُ بحقِّهِ والاشتغالُ به.

والأفضلُ في أوقات السَّحَرِ: الاشتغالُ بالصلاةِ، والقرآنِ، والذِّكرِ، والدعاء.

والأفضلُ في وقتِ الآذان: تركُ ما هو فيه من الأوراد، والاشتغالُ بإجابةِ

---

(١) وهو حديث النفر الثلاثة، الذي قال أحدهم: لا أتزوج النساء، وقال آخر: لا أنام على فراش، وقال آخر: لا آكل اللحم، فقال لهم النبي ﷺ: «ما بالُ أقوامٍ قالوا كذا وكذا؟ لكنِّي أصلي وأنامُ، وأصومُ وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس منِّي». أخرجه البخاري (مع الفتح): (٩/ ٥-٦)، ومسلم برقم (١٤٠١) واللفظ له.

(٢) في (جـ): «التفرغ».

المؤذِّن.

والأفضلُ في أوقاتِ الصلواتِ الخمس: الجِدُّ والاجتهادُ في إيقاعها على أكملِ الوجوهِ، والمبادرةُ إليها في أوَّل الوقتِ، والخروجُ إلى المسجد وإن بَعُدَ.

والأفضلُ في أوقاتِ ضرورةِ المحتاجِ: المبادرةُ إلى مساعدتِهِ بالجاهِ والمالِ والبدنِ.

والأفضلُ في السَّفَرِ: مساعدةُ المحتاجِ، وإعانةُ الرُّفقةِ، وإيثارُ ذلك على الأورادِ والخَلْوةِ.

والأفضلُ في وقتِ قراءة القرآنِ: جَمْعيَّةُ القلبِ، والهمَّةُ على تدبُّرِهِ، والعزمُ على تنفيذِ أوامرِهِ أعظمَ من جمعيّةِ قلبِ منْ جاءهُ كتابٌ من السُّلطان على ذلك.

والأفضلُ في وقت الوقوفِ بعرفةَ: الاجتهادُ في التضرُّعِ والدُّعاء والذكر.

والأفضلُ في أيَّامِ عشرِ ذي الحجَّةِ: الإكثارُ مِن التعبُّدِ لاسيِّما التَّكبير والتَّهْليل والتحميد، وهو أفضلُ من الجهادِ غير المتعيِّن.

والأفضل / في العشر الأواخرِ من رمضانَ: لزومُ المساجِد، والخلوةُ فيها مع الاعتكافِ، والإعراضُ عن مخالطةِ النَّاسِ والاشتغالُ بهم، حتَّى إنَّه أفضلُ من الإقبالِ على تعليمهم العلمَ، وإقرائِهم القرآنَ عند كثيرٍ من ١/٥٨

العلماء[١].

والأفضلُ في وقتِ مرضِ أخيكَ المسلمِ أو موتِه[٢]: عيادتُهُ، وحضورُ جنازتِه وتشييعُه، وتقديمُ ذلك على خلوتِكَ[٣] و جمعيَّتِك.

والأفضلُ وقتِ نزولِ النوازلِ وأذىٰ الناس لك: أداء واجب الصَّبر مع خُلْطتك لهم، والمؤمن الذي يخالطُ النَّاسَ ويصبرُ على أذاهم أفضلُ من المؤمن الذي لا يخالطُ النَّاسَ ولا يصبرُ على أذاهم[٤].

وخلطتُهم في الخيرِ أفضلُ من عُزلتِهم فيه، وعزلتهم في الشَّرِّ خيرٌ من خلطتهم فيه.

فإنْ عَلِمَ أنَّه إذا خالطهم أزالَهُ وقلَّلَه[٥]؛ فخلطتُهم خيرٌ من اعتزالهم.

وهؤلاء هم أهلُ التعبُّد المطلق، والأصنافُ التي قبلَهم أهل التَّعبُّدِ المقيَّدِ، فمتى خرجَ أحدُهم عن الفرعِ تعلَّق به من العبادةِ وفارقَهُ، يرى نفسَه كأنَّه قد نَقَصَ ونزلَ عن عبادتِهِ، فهو يعبدُ الله على وجهٍ واحدٍ،

---

(١) «عند كثير من العلماء» زيادة من (ب) و(جـ) و«المدارج»: (١/ ١٠١). وانظر «المغني»: (٤/ ٤٨٠-٤٨١)، و«شرح العمدة»: (٣/ ٦٤٧-٦٤٨) لابن تيمية بتحقيقي.

(٢) «أو موته» ساقطة من (جـ) و(م).

(٣) «خلوتك» ليست في (جـ).

(٤) «أفضل من... أذاهم» ساقط من (ب)، وهو انتقال نظر.

(٥) أي: أزال الشرَّ وقلَّله.

وصاحبُ التَّعبُّدِ المطلقِ ليسَ له غرضٌ في تعبُّدٍ بعينهِ يُؤثرُه على غيرِهِ، بل غرضُه تتبُّعُ مرضاتِ الله تعالى؛ إنْ رأيتَ العلماءَ رأيتَه معهم، وكذلكَ في الذاكرينَ والمتصدِّقينَ وأَربابِ الجمعيَّةِ، وعكوفِ القلبِ على اللهِ، فهذا هو الغذاءُ الجامعُ للسائرِ إلى الله في كلِّ طريقٍ، والوافدِ عليهِ مع كلِّ فريقٍ.

وأستحضرُ هنا حديثَ أبي بكر الصديقِ -رضي الله عنه- وقولَ النبي ﷺ بحضورِهِ: «**هلْ منكُم أحدٌ أطعمَ اليومَ مسكيناً؟**»، قال أبو بكر: أنا، قال: «**هلْ منكُم أحدٌ أصبح اليوم صائماً؟**»، قال أبو بكر: أنا، قال: «**هلْ منكُم أحدٌ عادَ اليومَ مريضاً؟**»، قال أبو بكر: أنا، قال: «**هلْ منكُم أحدٌ تبعَ اليومَ جنازةً؟**»، قال أبو بكر: أنا...» الحديث [(١)].

هذا الحديثُ رُويَ من طريقِ عبدالغَني بن أبي عقيل[(٢)]: ثنا يَغْنَم [(٣)] بن سالمٍ، عن أنسِ بن مالك -رضي الله عنه- قال: كانَ رسولُ الله ﷺ جالساً

---

(١) أخرجه مسلم برقم (١٠٢٨) من حديث أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة به.

وهذا يُغني عما ذكره المصنف من الكلام على الحديث وتقويته.

وكما قال ابن عدي في «الكامل»: (٧/ ٢٨٥): «وأحاديثُ يغْنَم عامتها غير محفوظة، وما كان منها مشهور المتن يستغنى من رواياتٍ أخر عن رواية يغْنم عن أنس، فإنَّ الروايات الأخر أصحُّ من روايته» اهـ.

(٢) وثَّقه ابن يونس «تهذيب التهذيب»: (٦/ ٣٦٧).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «نُعيم» وكذا تحرفت في «تهذيب التهذيب»: (٦/ ٣٦٧).

وهو يَغْنم بن سالم بن قنبر، مولى علي -رضي الله عنه-، اتُّهم بوضع أحاديث على أنس -رضي الله عنه-. انظر: الكامل: (٧/ ٢٨٤-٢٨٥)، «الميزان»: (٦/ ١٣٣).

في جماعةٍ من أصحابِهِ فقال: «مَنْ صامَ اليومَ؟» فقال أبو بكر: أنا، قال: «مَنْ تصدَّقَ اليومَ؟» قال أبو بكر: أنا، قال: «مَنْ عادَ اليومَ مريضًا ؟» قال أبو بكر: أنا قال: «فمنْ شهدَ اليومَ جنازةً؟» / قال أبو بكر: أنا[1]، قال: «وجبت لك»[2] -يعني: الجنة -. ١/٥٩

ويَغْنم[3] بن سالمٍ؛ وإنْ تكلَّم فيه، لكنْ تابعه سَلَمةُ[4] بنُ وردان[5].

ولهُ أصلٌ صحيحٌ من حديثِ مالك، عن محمدِ بن شهاب، عن حُميد بن عبدالرحمن بن عوفٍ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أنفقَ زوجينِ في سبيلِ الله نُوديَ في الجنة: يا عبدَ الله هذا خيرٌ،

---

(١) «قال فمن ..... أنا» ساقط من (ب).

(٢) «وجبت لك» تكررت في (أ) و(م). ورواية يَغْنم أخرجها ابن عبدالبر في «التمهيد»: (٧/ ١٩٣).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «نعيم»، وتقدم تصويبها.

(٤) تحرفت في (أ) إلى: «سالمة»، والتصويب من (ب)، وكتب الرجال.

وهو سلمة بن وردان الليثي أبو يعلى المدني، جمهور النُّقَّاد على توهينه، روى أحاديث منكرة عن أنس. انظر: «الكامل»: (٣/ ٣٣٣)، «تهذيب التهذيب»: (٤/ ١٦٠).

(٥) أخرج هذه المتابعة أحمد: (٣/ ١١٨)، وابن أبي شيبة: (٦/ ٣٥٨) من طريق وكيع عن سلمة بن وردان به.

لكن هذه الرواية عن أنس مرْويَّة في فضائل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فهو الذي كان يجيبُ الرسول ﷺ. ولعل مقصود المؤلف أنَّها تشهد لأصل تنوُّع العمل في اليوم الواحد، بقطع النظر عمَّن وقعت له الحادثة.

فمن كانَ مِنْ أهلِ الصَّلاةِ نودي من بابِ الصَّلاةِ، ومنْ كان مِنْ أهلِ الجهاد نوديَ مِنْ باب الجهادِ، ومنْ كان مِنْ أهلِ الصِّدقةِ دُعيَ مِنْ بابِ الصِّدقةِ، ومنْ كان مِنْ أهلِ الصِّيام دُعِيَ من بابِ الرَّيان» فقال أبو بكر - رضي الله عنه -: يا رسول الله ما على مَنْ يُدعَى من هذه الأبوابِ ضرورة، فهلْ يُدْعَى أَحدٌ منْ هذه الأبوابِ كُلِّها؟ قال: «نعم، وأرجو أن تكون منهم»[١].

هكذا رواهُ عن مالكٍ[٢] موصولاً مسنداً: يحيى بنُ يحيى، ومَعْنُ بن عيسى، وعبدُالله بن المبارك.

ورواه يحيى بن بُكَير، وعبدالله بن يوسف، عن مالك، عن ابن شهاب، عن حُمَيد مرسلًا[٣].

وليس هو عند القَعْنَبي؛ مرسَلاً ولا مسنَداً[٤].

ومعنى قوله: «من أنفق زوجين...» يعني: شيئين من نوعٍ واحدٍ، نحو

---

(١) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٤/ ١٣٣)، ومسلم برقم (١٠٢٧).

(٢) «الموطأ»: (٢/ ٤٦٩).

(تنبيه): من قوله: «هكذا رواه...» إلى قوله: «لأن الاثنين أقلّ الجمع» مستفاد من «التمهيد»: (٧/ ١٨٣-١٨٥). مع بعض التصرُّف. وانظر: «الاستذكار»: (١٤/ ٣٢٢-٣٢٦).

(٣) قال الحافظ ابن حجر معقباً على كلام ابن عبدالبر: «هذا أخرجه الدارقطني في «الموطآت» من طريق يحيى بن بكير موصولاً، فلعلَّه اختلف عليه فيه» اهـ. «الفتح»: (٤/ ١٣٤).

(٤) قال الحافظ معقباً: «أخرجه أيضاً - أي الدارقطني في «الموطآت» - من طريق القعنبي، فلعلَّه حدَّث به خارج الموطأ» اهـ. «الفتح»: (٤/ ١٣٤).

درهمين، أو دينارين، أو فرسين، أو قميصين، وكذلك من صلَّى ركعتين، أو مَشَى في سبيلِ الله تعالى خطوتينِ، أو صامَ يومين، ونحو ذلك.

وإنَّما أرادَ - واللهُ أعلَم - أقلَّ التَّكرارِ، وأقلَّ وجوهِ المداومَةِ على العملِ من أعمالِ البرِّ، لأنَّ الاثنين أقلُّ الجمعِ.

فهذا كالغيثِ أينَ وقَعَ نفَعَ، صحبَ اللهَ بلا خَلْقٍ، وصَحِبَ الخلقَ بلا نَفْسٍ، إذا كانَ مع اللهِ عزلَ الخلائقِ معَ[1] البَيْنَ، وتخلَّى عنهم، وإذا كان مع خلْقِه عزلَ[2] نَفْسَهُ من الوَسَط وتخلَّى عنها، فما أغْرَبَهُ بين الناس! وما أشدَّ وحْشتَهُ منهم! وما أعظم[3] أُنْسَه بالله وفرحَه به، وطمأنينتَه وسكونَه إليه!

(١) في (ب): «عز» وهو خطأ.

(٢) في (جـ): «من». وفي «المدارج»: (١/ ١٠٣): «عن».

(٣) «أعظم» سقطت من (ب).

واعلم أنَّ النَّاس في منْفعةِ العبادةِ وحكمتِها ومقصودِها طرقٌ أربعة، وهم في تلك أربعةُ أصنافٍ:

[أقسام الناس في منفعة العبادة وحكمتها]

[الصنف الأول]

الصِّنفُ الأوَّل: نفاةُ الحكمِ والتعليلِ، الذين يردُّون الأمرَ إلى محض[1] المشيئَة وصِرْف الإرادة، فهؤلاءِ عندهم القيامُ / بها ليس إلاَّ لمجرَّد الأمر من غير أنْ تكونَ سبباً لسعادةٍ في معاشٍ ولا معادٍ، ولا سبباً لنجاةٍ، وإنَّما القيامُ بها لمجرَّدِ الأمرِ ومحْضِ المشيئةِ، كما قالوا في الخلق: لم يُخْلَقْ لغايةٍ ولا لعلةٍ هي المقصودةُ به، ولا لحكمةٍ تعودُ إليهِ منه، وليس في المخلوقات أسبابٌ تكونُ مقتضياتٍ لمسبَّباتها[2]، وليس في النَّار سببٌ للإحراقِ، ولا في الماءِ قوّةُ الإغراق ولا التبريد.

٥٩/ب

وهكذا الأمرُ عندهم سواءٌ، لا فرقَ بين الخلق والأمر، ولا فَرْقَ[3] في نَفْسِ الأمرِ بين المأمورِ والمحظور[4]، ولكنَّ المشيئةَ اقتضتْ أَمَره بهذا ونهْيَه عن هذا، من غيرِ أَنْ يقومَ بالمأمورِ صفةٌ تقتضي حُسْنَه، ولا بالمنهيِّ عنه صفةٌ تقتضي قُبْحَه.

ولهذا الأصلِ لوازمُ وفروعٌ كثيرةٌ.

وهؤلاءِ غالبهم لا يجدونَ حلاوةَ العبادةِ ولا لذَّتها، ولا يتنعَّمون بها،

---

(١) في (أ): «نفس»، وفي (ب) و«المدارج»: (١/ ١٠٣) كما هو مثبت وهو الصواب.

(٢) في النسخ الثلاث: «لأسبابها»، والتصويب من (ج) و«المدارج»: (١/ ١٠٣).

(٣) «من أغلق والأمر ولا فرق» ساقط من (ب).

(٤) في (أ): «المحضور» بالضاد، وهو خطأ.

ولهذا يُسمُّونَ الصلاةَ والصيامَ، والزكاةَ والحجَّ، والتوحيدَ والإخلاصَ ونحوَ ذلك: تكاليفَ، أي: كُلِّفوا بها، ولو سمَّى مُدَّعي[1] محبَّة مَلِك من الملوك أو غيرِه ما يأْمره به «تكليفاً» لم يُعدّ محِبًّا له[2][3].

وأوَّلُ من صدرتْ عنه هذه المقالةُ: **الجعدُ بن دِرْهَم**.

[الصنف

الصِّنفُ الثَّاني: القَدَريَّةُ النُّفاة، الذين يُثْبِتون نوعاً من الحكمةِ والتَّعليلِ لا يقومُ بالرَّبِّ ولا يرجعُ إليه، بل يرجعُ لمحضِ مصلحةِ المخلوقِ ومنفعتِه.

فعندهم أنَّ العباداتِ شُرعتْ أثماناً لما ينالُه العبادُ منَ الثَّوابِ والنعيمِ، وأنَّها بمنزلةِ استيفاء الأجيرِ أجْرَه.

قالوا: ولهذا يجعلُها - سبحانه - عِوضاً كقوله: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٤٣﴾ [الأعراف: ٤٣]. ﴿هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٩٠﴾ [النمل: ٩٠]. ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢﴾[4] [النحل: ٣٢]. ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجۡرَهُم بِغَيۡرِ حِسَابٖ ١٠﴾ [الزمر: ١٠].

وفي «الصَّحيح»[5] «**إنَّما هيَ أعمالُكُم أُحْصِيها عَلَيكُم[1] ثمَّ أُوَفِّيكم**

---

(١) في (أ) و(ب): «مدعٍ»، والمثبت من (جـ)، وفي «المدارج»: (١/ ١٠٤): «مدعٍ لمحبة».

(٢) «له»: سقطت من (ب).

(٣) وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٥).

(٤) الآيتان سقطتا من النسخ الثلاث.

(٥) أخرجه مسلم برقم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه-.

إيَّاها».

قالوا: وقد سمَّاها جزاءً وأجراً وثواباً؛ لأنَّه شيءٌ يثوبُ إلى العاملِ من عمله، أي: يرجع إليه.

قالوا: ويدلُّ عليه الموازنةُ، فلولا تعلُّق الثَّواب بالأعمال عِوضاً عليها لم يكن للموازنة معنًى.

وهاتانِ الطائفتانِ متقابلتان: فالجبْريَّة لم تجعلْ / للأعمال ارتباطًا ١/٦٠
بالجزاءِ ألْبتَّةَ، وجوَّزت أنْ يعذِّب اللهُ منْ أفْنَى عُمرَه في الطَّاعةِ، ويُنَعِّم من أَفْنَى عمرَه في مخالفتِه، وكلاهما سَواءٌ بالنِّسْبة إليه، والكلُّ راجعٌ إلى محضِ المشيئَة.

والقدريَّةُ أوجبتْ عليه - سبحانه - رعايةَ المصالح، وجعلَتْ ذلكَ كلَّه بمحضِ الأعمالِ، وأنَّ وصولَ الثَّواب إلى العبدِ بدونِ عملِه فيه تنقيصٌ باحتمالِ مِنَّة الصَّدَقَةِ عليه بلا ثَمَن، فجعلوا تفضُّلَه - سبحانه - على عبدِه بمنزلةِ صدقةِ العبد على العبدِ، وأنَّ إعطاء ما يُعْطيه أجرةً على عملِه أحبُّ إلى العبدِ من أنْ يعطيه فضلاً منه بلا عمل، ولم يجعلوا للأعمالِ تأثيراً في الجزاءِ ألْبَتَّةَ.

والطائفتان مُنْحرِفتانِ عن الصِّراط المُسْتقيمِ، وهو: أنَّ الأَعمال أسبابٌ مُوصِلةٌ إلى الثَّواب، والأعمالُ الصالحاتُ من توفيقِ الله تعالى وفضلِه، وليستْ قَدْراً لجزائِه وثوابِه، بل غايتها إذا وقَعَتْ على أكملِ الوجوهِ: أن تكونَ

---

(١) في (أ): «لكم عليكم» وهو سبق قلم.

شكراً على أحدِ الأجزاءِ القليلةِ من نِعَمه - سبحانه - ؛ فلو عذَّب أهلَ سماواتِه وأهلَ أرضِهِ لعذَّبهم وهو غيرُ ظالمٍ لهم، ولو رحمَهُم لكانتْ رحمتُه لهم[١] خيراً من أعمالهم.

وتأمَّل قولَه تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢] مع قوله ﷺ: «لن يدخُلَ أحدٌ منكم الجنةَ بعمله»[٢] تجد الآيةَ تدلُّ على أنَّ الجنانَ بالأعمالِ، والحديثَ ينفي دخولَ الجنَّةِ بالأعمالِ، ولا تنافِيَ بينهما؛ لأنَّ توارُد[٣] النَّفي والإثباتِ ليس على محلٍّ واحدٍ.

فالمنفيُّ باء الثَّمَنيَّةِ[٤] واستحقاقُ الجنَّةِ بمجرَّدِ الأعمالِ، ردًّا على القدريَّة المجوسيَّة التي زَعَمت أنَّ التفضُّل[٥] بالثَّوابِ ابتداءًا متضمِّنٌ لتكدير[٦] المنَّة.

والباءُ المثبتةُ التي وَرَدَت في القرآن هي باء السَّببيَّة، ردًّا على القدريَّة

---

(١) «لهم» ليست في (ب).

(٢) أخرجه البخاري (الفتح): (١٠/ ١٣٢)، ومسلم برقم (٢٨١٦).

(٣) في (ب): «ترداد» وهو خطأ.

(٤) في (أ) و(ب): «فالنفي بالثمنية»، وفي (جـ): «فالمنفي بالثمنية» ولعلَّ الصواب ما أثبته.

وانظر «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٧٠)، و«تفسير ابن كثير»: (٢/ ٢٢٤).

(٥) في الأصول «الفضل»، والمثبت من «المدارج»: (١/ ١٠٧) ولعلَّه الصواب.

(٦) رسمها في (جـ) هكذا: «بتقرير» وتحرفت في «المدارج» إلى «لتكرير».

الجبريَّة الذين يقولون: لا ارتباطَ بين الأعمال وجزائِها، ولا هي أسبابٌ لها، وإنَّما غايتُها أن تكون أمارةً.

والسُّنَّةُ النبَويَّةُ: هي أنَّ عمومَ مشيئةِ الله وقُدْرتِه لا تُنافي رَبْطَ الأسبابِ بالمسبَّبات وارتباطها بها.

وكلُّ طائفةٍ من أهلِ الباطلِ تركتْ نوعاً من الحقِّ، فإنَّها ارتكبتْ لأجلِه نوعاً من الباطلِ، بلْ أنواعاً، فهدى اللهُ أهلَ السُّنَّةِ لما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه.

[الصنف الثالث] **الصنف الثالث:** الذينَ زَعموا أنَّ فائدةَ العبادةِ رياضةُ النفوس واستعدادُها / لفيضِ العلومِ والمعارفِ عليها، وخروجُ قُواها من قوى ٦٠/ب النَّفس السَّبُعية والبَهيميَّةُ، فلوا عطِّلت العبادةُ لالتحَقت بنفوسِ السِّباع والبهائمُ؛ فالعبادةُ تخْرِجها إلى[١] مشابهةِ العقولِ، فتصيرُ قابلةً[٢] لانتقاشِ صورِ المعارفِ فيها.

وهذا يقوله طائفتان:

إحداهما: مَن يقْرُبُ إلى الإسلام والشرائع من الفلاسفة القائلين بقدمِ العالمِ، وعدمِ الفاعلِ المختارِ.

والطَّائفةُ الثَّانية: من تَفَلْسَفَ[٣] من صُوفيَّة الإسلام، وتقَرّبَ إلى

---

(١) «إلى» سقطت من (ج).

(٢) في (ب): «عالمة» وهو خطأ.

(٣) في (ب): «تعسَّف».

الفلاسفة، فإنهم يزعمون أن العبادات رياضاتٌ[١] لاستعدادِ النفوسِ للمعارفِ العقليَّةِ ومخالفةِ العوائدِ.

ثمَّ مِنْ هؤلاء مَنْ لا يوجبُ العبادةَ إلاَّ بهذا المعنى؛ فإذا حصلَ لها ذلك بقي متحيِّرًا[٢] في حِفْظ أورادِه أوالاشتغالِ بالواردِ عنها. ومنهم من يوجبُ القيامَ بالأورادِ، وعدمَ الإخلالِ بها، وهم صنفانِ أيضاً[٣]:

أحدهما: من يقولُ بوجوبِها حفظاً للقانونِ، وضبطاً للنَّاموس.

والآخرون: يوجبونَها[٤] حفظاً للواردِ، وخوفاً من تدرُّجِ النَّفسِ بمفارقتِها[٥] إلى حالتِها الأولى من البهيميَّة.

فهذه نهايةُ أقدامهم في حكمةِ العبادةِ، وما شُرعت لأجْلِه، ولا تكادُ تجدُ في كتب المتكلِّمين على طريقِ السُّلوك غيرَ طريقٍ من هذه الطُّرقِ الثلاثةِ أو مجموعِها.

[الصنف الرابع] والصنف الرابع: هم القائلونَ بالجمعِ بينَ الخلقِ والأمرِ والقدرِ والسَّببِ؛ فعندهم أنَّ سرَّ العبادةِ وغايتَها مبنيٌّ على معرفةِ حقيقةِ الإلهيَّةِ، ومعنى كونه سبحانَه إلهاً، وأنَّ العبادةَ موجَبُ الإلهيَّة وأثرُها ومُقتضاها،

---

(١) في (جـ): «رياضيات» خطأ.

(٢) في «المدارج»: «مخيّرا».

(٣) «أيضاً» زيادة من (ب) و(جـ).

(٤) في (أ): «بوجوبه»، والتصويب من (ب) و(جـ).

(٥) في (أ) و(ب): «بمفارقته»، والتصويب من (جـ).

وارتباطُها كارتباطِ مُتعلَّقِ الصفاتِ بالصفاتِ، وكارتباطِ المعلومِ بالعلمِ، والمقدورِ بالقدرةِ، والأصواتِ بالسَّمعِ، والإحسانِ بالرَّحمةِ، والإعطاءِ بالجودِ.

فعندهم من قامَ بمعرفتها على النَّحو الذي فسَّرناها به لغةً وشرعاً، ومصدراً وموروداً استقامَ له معرفةُ حكمةِ العباداتِ وغايتِها، وعَلِمَ أنَّها هي الغايةُ التي خُلِقت لها العباد، ولها أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وخُلقت الجنَّة والنَّار.

وقد صرَّح سبحانه وتعالى بذلك في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذريات: ٥٦].

فالعبادةُ هي التي وُجِدت / لأجلها الخلائقُ كُلُّها[1]، كما قال تعالى: ١/٦١
﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة: ٣٦] أي: مهملاً[2].

قال الشَّافعي -رحمه الله- لا يُؤمَرُ ولا يُنْهَى[3]. وقال غيرُه: لا يُثابُ ولا يُعاقَب.

---

(١) في (ب): «ما وجدت لأجلها الخلائق كلها» وهو خطأ، وفي (جـ) و(م): «ما وجدت الخلائق كلها إلاَّ لأجلها» وهو قريب.

(٢) في (جـ): «هملاً».

وهذا القول أخرجه ابن جرير: (١٢/ ٣٥٢) بإسناده عن ابن عباس. وأخرجه أيضاً عبد بن حميد، وابن المنذر، كما في «الدر المنثور»: (٦/ ٤٧٩).

(٣) أخرجه ابن جرير: (١٢/ ٣٥٢) وعبد بن حميد وابن المنذر، كما في «الدرِّ المنثور»: (٦/ ٤٧٩) عن مجاهد، ونسبه ابن كثير في «تفسيره»: (٤/ ٤٨٢) للشافعي.

وهما تفسيران صحيحان؛ فإنَّ الثَّوابَ والعقابَ مترتِّبٌ على الأمرِ والنَّهي، والأمرُ والنَّهي[١] هو الطَّلبُ للعبادةِ وإرادتُها.

وحقيقة العبادةِ: امتثالُهما[٢]، ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢].

فأخبرَ الله تعالى أنَّه خَلَقَ السماواتِ والأرضَ بالحقِّ المتضمِّن أمْرَه ونهيَه، وثوابَه وعقابه.

فإذا كانت السماواتُ والأرضُ إنَّما خُلِقَتْ لهذا، وهو غايةُ الخلقِ؛ فكيفَ يقالُ: إنَّه لا غايةَ له ولا حكمةَ مقصودةً؟ أو إنَّ ذلك لمجرَّد استئجارِ العمَّالِ حتَّى لا يتكَدَّر عليهم الثوابُ بالمِنَّةِ؟ أو لمجَرَّدِ استعدادِ[٣] النفوسِ للمعارفِ العقليَّة وارتياضًا لمخالفةِ العوائد؟!

وإذا تأمَّلَ اللَّبيبُ الفرقَ بين هذه الأقوالِ وبينَ ما دلَّ عليه صريحُ الوحي= علمَ أنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ الخلقَ لعبادتِه الجامعةِ لكمالِ محبَّتِه مع الخُضوعِ له والانقيادِ لأمرِه.

---

(١) «وهما تفسيران...» إلى هنا ساقط من (جـ).

(٢) في (أ) و(جـ): «امتثالها» والمثبت من (ب) و«المدارج»: (١/ ١١١).

(٣) في (ب): «استعمال» وهو خطأ.

فأَصلُ[١] العبادة: محبَّةُ الله، بل إفرادُه تعالى بالمحبَّةِ، فلا يُحِبُّ معهُ سواه، وإنَّما يحبُّ ما يحبُّه لأجلِه وفيه، كما يحبُّ أنبياءَهُ ورسلَه وملائكتَه؛ لأن محبَّتهم مِن تمامِ محبَّتِه، وليستْ كمحبَّة من لخذَ مِن دونِهِ أندادًا يحبُّهم كحُبِّه.

وإذا كانت المحبةُ له هي: حقيقةَ عبوديتهِ وسرَّها؛ فهي إنَّما تتحقق باتِّباع أمرِه واجتنابِ نهيهِ، فعند اتباع الأمرِ والنَّهي تتبيَّن حقيقة العبوديَّةِ والمحبَّةِ.

ولهذا جعلَ سبحانه اتباع رسولِه ﷺ علَمًا عليها وشاهداً لها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، فجعلَ اتِّباعُ رسولِه مشروطاً بمحبَّتهم الله تعالى وشرطاً لمحبةِ الله لهم، ووجودُ المشروطِ بدونِ تحقُّق شرطِه ممتنعٌ[٢].

فَعُلمَ انتفاءُ المحبَّة عند انتفاءِ المتابعةِ للرسولِ، ولا يكفي ذلك حتَّى يكونَ اللهُ ورسولُه أحبَّ إليها مما سواهما.

ومتى كان عنده/ شيءٌ أحبَّ إليه منهما فهو الإشراكُ الذي لا يغفره، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]. ١/٦١

---

(١) في (جـ): «فأفضل».

(٢) في (جـ): «ووجود الشرط بدون تحقق مشروطه ممتنع» وهو خطأ.

وكلُّ مَن قدَّمَ قولَ غيرِ[١] الله على قولِ الله[٢]، أو حكمَ به[٣]، أو حاكمَ إليه، فليس ممن أحبَّه.

لكنْ قد يشتبهُ الأمرُ على مَن يقدِّمُ قولَ أحدٍ أو حكمَه أو طاعتَه على قولِه، ظنًّا منه أنَّه لا يأمرُ ولا يحكمُ ولا يقولُ إلاَّ ما قالَه الرسولُ ﷺ؛ فيطيعه، ويحاكم إليه، ويتلقَّى أقوالَه كذلك، فهذا معذورٌ إذا لمَ يَقدِرْ على غير ذلك.

وأمَّا إذا قدِرَ على الوصولِ إلى الرسول ﷺ، وعرفَ أنَّ غيرَ مَن اتَّبعه[٤] أولى به[٥] مطلقاً، أو في بعضِ الأمورِ، كمسألةٍ معينةٍ، ولمَ يلتفتْ إلى قولِ الرسولِ ﷺ، ولا إلى قولِ[٦] مَنْ هو أولى به: فهذا يُخافُ عليه.

وكلُّ ما يتعلَّلُ به مِن عَدَمِ العلم، أو عدمِ الفهمِ، أو عدمِ إعطاءِ آلةِ الفقهِ في الدِّين، أو الاحتجاج بالأشباهِ والنظائر، أو بأنَّ ذلك المتقدِّم كانَ أعلمَ منِّي بمرادِهِ ﷺ، فهي كلُّها تعلُّلاتٌ لا تفيدُ.

هذا مع الإقرارِ بجوازِ الخطأِ على غيرِ المعصومِ، إلاَّ أنْ يُنازع في هذه القاعدة، فتسقطُ مكالمتُه، وهذا هو داخلٌ تحت الوعيد.

---

(١) «غير» سقطت من (جـ).

(٢) «على قول الله» ليست في الأصل.

(٣) «به» سقطت من (ب).

(٤) كُتب في هامش (جـ): «من الأئمة وغيرهم».

(٥) كتب في هامش (جـ): «أي بالرسول».

(٦) «قول» سقطت من (ب).

فإنْ استحلَّ مع ذلك ثلْبَ[١] مَن خالفَه، وقَرْضَ عِرضِه ودينِه بلسانِه[٢]، أو انتقلَ من هذا إلى عقوبتِه ، أو السَّعْي في أذاه، فهو من الظَّلَمةِ المعتدين، ونوَّاب المفسدين.

(١) في (جـ): «سبَّ».

(٢) في (أ): «بأسنانه».

واعلَم أنَّ للعبادةِ أربعَ قواعد:

وهي: التحقُّقُ بما يحبُّ اللهُ ورسولُه ويرضاه، وقيامُ ذلك بالقلبِ واللسانِ والجوارحِ.

فالعبوديَّةُ: اسمٌ جامعٌ لهذه المراتبِ الأربعِ، فأصحابُ العبادةِ حقًّا هم أصحابها.

فقولُ القلبِ: هو اعتقادُ ما أخبرَ اللهُ تعالى عن نفسِهِ، وأخبرَ رسولُه عن ربِّه من أسمائِه وصفاتِه، وأفعالِه، وملائكتِه، ولقائِه، وما أشبَه ذلك.

وقولُ اللِّسان: الإخبارُ عنه بذلك، والدعاءُ إليه، والذَّبُّ عنه، وتبيينُ بطلان البدعِ المخالفةِ له، والقيامُ بذكرِه تعالى وتبليغِ أمرِه.

وعملُ القلبِ: كالمحبَّةِ له / والتوكُّل عليه، والإنابةِ، والخوفِ، والرجاءِ، ١/٦١
والإخلاصِ، والصَّبرِ على أوامرِه ونواهيهِ وأقدارِه ، والرِّضا به وله وعنه، والموالاةِ فيه، والمعاداةِ فيه، والإخباتِ إليه، والطُّمأنينةُ به، ونحو ذلك من أعمالِ القلوبِ التي فَرْضُها آكدُ من فرضِ أعمالِ الجوارحِ، ومستحبُّها أحبّ[1] إلى الله تعالى من مستحبِّ أعمال الجوارح[2].

وأمَّا أعمالُ الجوارحِ: فكالصلاة، والجهادِ، ونقلِ الأقدام إلى الجمعة[3]

---

(١) سقطت من (أ) وأثبتناها من (ب).

(٢) «ومستحبها.... الجوارح» ساقط من (جـ) و(م).

(٣) في (ب): «الجماعة» وهو خطأ.

والجماعات، ومساعدةِ العاجزِ، والإحسانِ[١] إلى الخلق، ونحوِ ذلك.

فقولُ العبدِ في صلواته: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: التزامُ أحكامِ هذه الأربعةِ وإقرارٌ بها.

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾: طلبُ الإعانةِ عليها والتوفيقِ لها.

وقوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾: متضمِّنٌ للأمرين على التفصيلِ، وإلهامُ القيامُ بهما[٢]، وسلوكُ طريقِ السالكين إلى الله تعالى.

والله الموفقُ بمنِّه وكرمِه، والحمد لله وحدَه، وصلى اللهُ على مَن لا نبيَّ بعدَه وآله وصحبه ووارثيه وحِزْبه.

تَمَّ الكتابُ بعون الله الملك الوهَّاب[٣].

---

(١) «العاجز، والإحسان» سقطت من (ب)، وفي (م): «ومساعدة العاجز من الخلق».

(٢) «بهما» سقطت من (ب).

(٣) جاء في آخر نسخة (أ): «قوبل فصحَّ في جمادى الآخرة سنة (١٠١٩)».

وفي آخر نسخة (ب): «قال مؤلفه -رحمه الله-: إنه صححه جهد الطاقة ومبلغ القدرة في سنة إحدى وأربعين وثمان مئة، والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب تم».

وفي آخر نسخة (جـ): «تم بحمد الله تعالى بقلم الفقير إلى مولاه: سعد بن حمد بن عتيق غفر الله له ولوالديه بمنه وكرمه، وكان ذلك بمكة المشرفة بعد العشاء ليلة سبعٍ وعشرين من جمادى الآخرة سنة (١٣٠١)...».